الأدوات الرئيسية الحديثة للخدمات المالية

إعداد

الباحث / أحمد محمد أحمد السيد الجنزورى

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية

المجلد (١٢) العدد (١٢)

الجزء الأول – يوليو ٢٠٢٥

مقدمة

إن أخذ الدول النامية بأسباب إقتصاد المعرفة فى مجال الخدمات المالية أصبح ضرورة ملحة وليست رفاهية إقتصادية لتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة لتلك الدول حيث يظهر الأثر الإيجابى لهذا الأمر فى تسهيل تطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، ورفع مستوى الدخول ومن ثم تحقيق النمو الإقتصادى الشامل بكافة أبعاده وأبرزها تسهيل الوصول الى كافة أنواع الخدمات المالية والمصرفية فى كافة أنحاء الدولة ، والوصول الى معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادى فى تلك الدول ، وسوف نتناول أهم الأدوات المالية الرئيسية للخدمات المالية والتى نحددها فى ستة مباحث : هى :

المبحث الأول : الخدمات المصرفية التقليدية

المبحث الثانى : الشمول المالى

المبحث الثالث : الخدمات المصرفيه الألكترونيه

المبحث الرابع : الإتجاهات النقدية الحديثه (العملات المشفرة أو البديله)

المبحث الخامس : إستخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الخدمات المالية

المبحث السادس : الأسواق المالية

المبحث الأول

الخدمات المصرفية التقليدية

تمهيد :

تعتمد العديد من المؤسسات المصرفية التقليدية على أنظمة الخدمات المصرفية الأساسية القديمة وغالباً ماتكون هذة الأنظمة والتى تم تطويرها منذ سنوات قد تكونت من هياكل متجانسة ومعقدة وجامدة تم تصميمها لمواجهة وظائف مصرفية محددة ولذلك تجدها تعتمد على أنظمة وأجهزة قديمة معروفه بنقص المرونه وقابلية التوسع ولاتتوافق مع الأنظمة المصرفية الحديثة ، ولكن تلك الخدمات المصرفية الأساسية لازالت تغطى الخدمات المالية الضرورية للمدفوعات والقروض والرهن العقارى وتعمل الأجهزة المصرفية على تحديث تلك الخدمات التقليدية بإخضاعها للتحول الرقمى حتى تظل قادرة على المنافسة وقد شهد القطاع المصرفى بدءاً من عام ٢٠٢٣ تحديثاً ورقمنه لأنظمة الخدمات المالية المصرفية التقليدية ويمكن تحديد الخدمات المصرفية التقليدية فيما يلى :

١ـ الودائع المصرفية بفائدة : يعتبر قبول الودائع من أقدم الخدمات المصرفية إذ تقوم البنوك بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التى تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد إنتهاء أجل محدد ، وتنقسم الودائع المصرفية فى البنوك التجارية الى ثلاثة أنواع هى حسابات الودائع الجارية (تحت الطلب) ، وحسابات ودائع التوفير (الإدخار) ، وحسابات الودائع الإستثمارية (لأجل).

٢ـ السحب على المكشوف : تتيح البنوك للمتعاملين معها عدد من الخدمات المالية المصرفية ومنها مايسمى بالسحب على المكشوف والذى يتمثل فى أن يسمح البنك للعميل صاحب الحساب الجارى بتجاوز رصيد حسابه الجارى مقابل فائدة كثمن لهذة الخدمة وتحدد وفق حجم المبلغ المسموح به تجاوز رصيد الحساب والمدة المقررة.

٣ـ الإعتمادات المستندية غير المغطاة بالكامل : وهى من أبرز المعاملات المالية المصرفية والتى تندرج تحت مفهوم الخدمات المالية بالإئتمان ومن أشهرها شيوعاً فى التجارة الخارجية أن يتقدم التاجر طالب الإستيراد الى البنك المحلى طالباً فتح إعتماد مالى بإسمة بمبلغ معين هو ثمن البضاعة المراد إستيرادها ويدفع إلية مبلغاً مقدماً (١٠٪) من قيمتها فيقوم البنك المحلى بإبلاغ البنك الأجنبى الذى يتعامل معه فى بلد المصدر بأن المستورد له إعتماد مالى لديه بالمبلغ المتفق عليه (والمعادل لثمن البضاعة) ثم يقوم البنك الأجنبى فى بلد المصدر بإبلاغ المنتج بائع البضاعة بأنه يتعهد بأداء ثمنها المحدد إلية متى سلمه مستندات الشحن ، فإذا سلمه هذة المستندات أعطاة الثمن واحتسبه ديناً على البنك فاتح الإعتماد فى حساب التعامل بينهما .

٤ـ خطابات الضمان : خطاب الضمان هو تعهد كتابى بمقتضاة يتعهد البنك بكفالة أحد عملائه فى حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث بمناسبة إلتزام ملقى على عاتق العميل المكفول ، وذلك ضماناً لوفاء هذا العميل بالتزامه تجاه ذلك الطرف الآخر خلال مدة معينة على أن يدفع البنك المبلغ المضمون عند أول مطالبة خلال سريان الضمان بغض النظر

عن موافقة المدين أو رفضه أو إعتراضه طالما فشل فى الوفاء بالتزماته تجاه الطرف الثالث أو أخل بشروط التعاقد معه (١).

٥ـ خصم الأوراق التجارية : تتلخص الفكرة الأساسية لعملية خصم الأوراق التجارية فى أن العميل يكون لديه ورقة تجارية تستحق الدفع بعد فترة زمنية فيقوم العميل بتظهيرها تظهيراً ناقلاً للملكية مقابل أن يدفع له البنك قيمتها مخصوماً منها مبلغاً من المال ثم يقوم البنك بتحصيلها بعد ذلك فى الوقت المحدد لأدائها ، ويسمى المبلغ الذى يتقاضاه البنك من عملية الخصم بسعر الخصم والذى يتكون من سعر الفائدة على قيمة الورقة خلال المدة من تاريخ تعجيل البنك قيمتها لعميله وحتى تاريخ إستحقاقها مضافاً إليها العمولة التى يراعى فيها قيمة الورقة التجارية المخصومة (٢).

٦ـ بيع وشراء العملات الأجنبية : وهو نشاط مالى تقوم به المؤسسات المالية على أساس سعر الصرف للعمله الوطنية مقومة بالعملة الأجنبية ، ويختلف هذا السعر من زمان لآخر بحسب عدة عوامل إقتصادية أبرزها التضخم ، ومقدر العملات الأجنبية المتحفظ عليها بالبنك المركزى ، ومعدلات الميزان التجارى للدولة . وتقوم البنوك بالإستجابه لرغبة المتعاملين من عملائها فى إستبدال العمله الوطنية بعملات أخرى تعاملاً نقدياً أو تعاملاً بالخصم والإضافة للحسابات بموجب ضوابط معينة .

٧ـ الودائع تحت الطلب أو بالإطلاع (الحسابات الجارية) : وهى حسابات تفتح بإسم العميل وتدون فيها قيود المبالغ الدائنه والمدينة للودائع الجارية (تحت الطلب) بحيث يمكن للعميل سحبها فى أى وقت دون إخطار سابق ويكون الرصيد النهائى وحده هو المستحق ويكون التعامل مع هذة الحسابات بالوسائل المتاحة كالشيكات والتحويلات المصرفيه وبطاقات الصراف الآلى والهاتف المصرفى وغيرها، ويطلق على هذا النوع من الخدمة المالية بالحساب الجارى أو الوديعة بالإطلاع .

٨ـ الحسابات الإستثمارية : وهى حسابات بمقتضاها يقوم فيها العميل المودع بإيداع أمواله بها ويفوض البنك فى إستثمارها على أساس عقد مشاركة ، ويتم توزيع الأرباح الناشئه عنها بين العميل المودع والبنك حسب النسبة المئوية التى حددها الأول عند فتحه للحساب ، وقد يكون ذلك بموجب حسابات إستثمارية مطلقة ويقوم فيها المودع بتفويض المصرف باستثمار أمواله المودعه دون ربطها بمشروع إستثمارى محدد ، وقد يكون فى صورة حسابات إستثمارية مقيدة وفيها يفوض العميل المودع تلك المؤسسة المالية أو البنك باستثمار أمواله المودعه فى مشروع محدد .

٩ـ الصكوك الإستثمارية : وهى وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة فى ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات فى مشروع معين أو نشاط إستثمارى خاص ، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الإكتتاب وبدء

(١) د . على جمال الدين عوض ـ عمليات البنوك من الوجهه القانونية ـ المرجع السابق ـ ص ٥٤٤ .

(٢) د . سعيد احمد بركات ـ النشاط المصرفى من الوجهه القانونية فى تشريعات الدول العربية ـ بحث من منشورات إتحاد المصارف العربية ـ دار نافع للنشر ـ طبعة ٢٠١٢ ـ ص ٢٥٦ .

إستخدامها فيما أصدرت من أجله ، وفى الغالب تكون تلك الصكوك غير قابله للتداول ويدخل فيها شهادات الإيداع ووثائق صناديق الإستثمار ونحوها .

١٠ـ تأجير الخزائن : وهى الخدمة المالية التى تقدمها البنوك لعملائها ليحفظوا فيها وثائقهم الهامه أو مجوهراتهم الثمينه أو النقود الذهبية أو السبائك ولكل خزينة مفتاحان أحدهما مع العميل والآخر لدى إدارة البنك ولاتُفتح الخزينة إلا بهما معاً .

١١ـ تقديم خدمات الأوراق التجارية : مفهوم الأوراق المالية أنها صك يثبت فيه المدين تعهداً لصالح الدائن ينص فيه على أن يدفع بعد أجل معين مبلغاً من النقود أو يأمر فيه أحد المدانين أن يدفع فى تاريخ معين لصالح المستفيد من الورقة مبلغاً من النقود .

١٢ـ تقديم خدمات الأوراق المالية :

الأوراق المالية هى محررات كتابية قد تمثل ملكية وحصه فى الربح المحقق مع الحق فى الإدارة مثل الأسهم ، أو حق دائنيه مقابل فائدة ثابته مثل السندات وأذون الخزانه ، أو حق ملكية وحصة فى الربح بدون حق فى الإدارة مثل صكوك التمويل وصكوك الإستثمار ووثائق الإستثمار ، أو الحق فى الربح فقط مثل حصص التأسيس . وتتنوع الخدمات المالية التى تقدمها البنوك فى مجال التعامل مع الأوراق الماليه ويتمثل ذلك فى تقديم الإستشارات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء وللغير مقابل أجر أو عموله ، والوساطه فى الأوراق الماليه من خلال شراء أو بيع تلك الأوراق لصالح عملائها بعد حصولها على توكيل منهم يجيز ذلك ، وإدارة الإصدرات الأوليه عن طريق قيام البنوك بالنيابة عن مصدر الأوراق المالية بإعداد الدراسات والإجراءات اللازمة لإصدراها ويسمى البنك عميل بالوكالة بأجر ، وإدارة المحافظ الإستثمارية بيعاً وشراءً بناء على تفويض من العميل ويدخل فى ذلك إدارة صناديق الإستثمار(٣) .

١٣ـ القيام بالتحويلات المصرفية (الكمبيو) :

الحوالات المصرفية هى أوامر دفع تصدر من البنوك الى فروعها أو أحد البنوك فى الداخل أو فروعها أو مراسليها فى الخارج بدفع مبالغ محددة لشخص معين أو جهة معينة (المستفيد) بناء على طلب عميلها .

١٤ـ بطاقات الإئتمان :

وهى نوع من الخدمات المالية إستحدثتها فى البداية بعض المتاجر الكبرى والفنادق وشركات البترول فى الولايات المتحدة الأمريكية ثم دخلت الى البنوك وقامت بإصدارها حيث إنتشرت إنتشار النار فى الهشيم ويمكن تعريفها بأنها : مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعى أو إعتبارى بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع والخدمات ممن يعتمد هذا المستند دون دفع الثمن نقداً وحالاً لتضمينه إلتزام بالدفع ومنها مايكون لسحب النقود (٤).

---

(٣) احمد محمود النقيرة ، واحمد محمد عبد الحى ـ دور الشمول المالى فى تعزيز مستوى ثقة العملاء فى الخدمات المصرفية ـ دراسة تطبيقية بمنطقة وسط الدلتا ـ بحث منشور فى المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ـ كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ـ المجلد ٤٩ ـ العدد الثانى ـ ٢٠١٩

(٤) سعيد محمد سعيد البردويل ـ الخدمات المصرفية المطبقة فى البنوك الإسلامية وعلاقتها برضا العملاء ـ دراسة لحالة البنوك الإسلامية فى محافظات غزة ـ بحث مقدم لجامعة الأزهر ـ غزة ـ عمادة الدراسات العليا ـ كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ـ قسم إدارة الأعمال ـ ٢٠١٥ .

١٥ـ الإيداع المباشر :

حيث يتم إيداع المبالغ التى يتحصل عليها العميل كالأجور والمعاشات وأرباح الأسهم وغيرها من المدفوعات بصورة مباشرة ودورية متكررة لدى البنك الذى يتعامل معه بشكل آلى ، ويقوم العميل بتفويض جهة عمله فى إيداع مسحقاته الشهرية لدى البنك، وهكذا يحصل العميل على مستحقاته دون جهد أو عناء وفى الوقت المناسب ودون تأخير .

١٦ـ المدفوعات التلقائية :

حيث يقوم البنك بدفع المستحقات التى يلتزم بها العميل تلقائياً فى مواعيدها المحددة من خلال إرسال قيمة الفواتير عبر البريد الألكترونى ثم خصمها مباشرة من العميل ، الأمر الذى يقلل من الجهد والوقت على العميل ويجنبه دفع غرامات التأخير الناجمة عن تأخره فى السداد ومثال ذلك سداد أقساط التأمين وفوائد المرافق ومستحقات الضرائب وسداد متطلبات البطاقات الإئتمانية وغيرها .

١٧ـ إدارة العقارات :

تقوم البنوك بتقديم خدمة إدارة العقارات لعملائها فى ضوء تشريعات التمويل العقارى الجديدة ، ولهذا تتولى بيع الوحدات العقارية وتأجيرها للغير وشراءها لحساب عملائها وتحصيل الإيجارات لحساب عملائها ، كما تقوم بإبرام العقود الخاصة بهذة الأنشطة ويبيح للبنوك الحصول على عموله مقابل ذلك.

١٨ـ قبول تحويلات المرتبات والمعاشات :

تقبل البنوك تقديم الخدمات المالية لموظفى الدوله والعاملين بالشركات الخاصة وأصحاب المعاشات ويتمثل ذلك فى تحويل المرتبات لهذه الفئات من عملائها مقابل عموله تتمثل فى صورة مبلغ مقطوع وليس نسبى وقد يكون ذلك بدون عموله .

١٩ـ القيام بوظيفة آمناء الإستثمار :

تقوم البنوك بوظيفة أمناء الإستثمار لحساب عملائها الذين ليس لديهم من الوقت والخبرة مايمكنهم من مباشرة عمليات الإستثمار بطريقة كافية ومضمونه وذلك عن طريق إعداد دراسات جدوى المشروعات الإستثمارية وإبداء الرأى بصددها ، ودراسة فرص الإستثمار والتوظيف ، وإعداد الخرائط الإستثمارية فى المجالات الصناعية والتجارية والخدمية والزراعية وغيرها ، وتقديم الأوعية الإدخارية والإستثمارية الجديدة التى تواكب تطلعات العملاء وحاجاتهم المتجددة والطموحة ، والترويج للمشروعات ذات الجدوى الإقتصادية ، وإعداد وتدريب الكوادر البشرية المختلفة وإعدادهم للتعامل مع المشروعات الإستثمارية محل دراسات الجدوى (٥) .

أثر الخدمات المالية التقليدية على تحقق التنمية الإقتصادية فى مصر :

(٥) محمد على حافظ ـ الخدمات المصرفية الحديثة ـ من إصدرات إتحاد المصارف العربية ـ طبعة ١٩٧٤ ـ ١٢

وفقاً لدراسة نشرها البنك المركزى المصرى سنة ٢٠٢٣ بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئه العامة والإحصاء وبدعم فنى من الإتحاد الأوربى والوكالة الألمانية للتعاون الدولى (GIZ) (٦) وذلك بهدف الوقوف على دور الخدمات المالية فى إحداث تغيير أفضل للأفراد والمشروعات وتحقيق معدل أفضل للتنمية الإقتصادية وكذلك التعرف على معوقات الحصول عليها ومدى قدرة الأشخاص على مواجهة التحديات الإقتصادية وقد أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية المالية التقليدية المقدمة ساهمت فى الحد من نسبة الفقر والحد من عدم المساواة لكافة فئات المجتمع وتمكين الخدمات المالية لفئات المجتمع من خلال نظام مالى شامل يتيح منتجات وخدمات ماليه عادله وبجودة وتكلفه مناسبة ، وتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الإقتصادى للمرأة وكل ذلك بالتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ومشروع رؤية مصر ٢٠٣٠ ، ولهذا عمدت الدولة عن طريق الإستراتيجيه التى تبناها البنك المركزى المصرى الى حماية حقوق عملاء البنوك وتعزيز الثقة فى النظام المصرفى ، والتوسع فى نشر الثقافة المالية وزيادة القدرات المالية للمواطنين والشركات والمشروعات .

(٦) المصدر ــ الموقع الرسمى للبنك المركزى المصرى ــ ٢٠٢٣

المبحث الثانى

الشمول المالى

مقدمة حول الشمول المالى :

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة " ليشون وثرفت " عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا والتى تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية & Thrift Leyshon، وفي العام 1999 إستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الآلاف إلى الخدمات المالية المتوفرة .

تعريف الشمول المالى :

تعريف صندوق النقد الدولى بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه :

الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى الإستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية ، المدفوعات ، التحويلات ، المدخرات ، الإئتمان ، والتأمين والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطرقة سهلة ومستدامة في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.

ويعرفة البنك الدولى بأنه :

قدرة الأفراد والشركات فى الحصول علي منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم معاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين والتي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة.

وتعرفه كل من منظمة(OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالى المنبثقة عنها بأنه :

العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة في الوقت المناسب وبالسعر المعقول وبالشكل الكافي ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهيه المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

مما سبق يمكننا القول أن الشمول المالى هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة والرسمية التي تحتاجها جميع قطاعات المجتمع بشكل عام، والفئات الضعيفة مثل ذوو الدخل المنخفض علوجه الخصوص، بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل مقدمي الخدمات المالية الرسمية.

أبعاد ومؤشرات الشمول المالى :

ينظر إلى الشمول المالي على أنه هدف وطني وعالمي متعدد الأطراف، ومع تطور مفهوم الشمول المالي تعددت أبعاد الشمول المالي وتوسعت ، وفي البداية تبنى البنك الدولي أبعاد للشمول المالي تتمثل في : استخدام الحسابات البنكية

، والإدخار، والإقتراض ، والمدفوعات ، والتأمين . وخلال اجتماع قادة مجموعة العشرين G20 سنة 2011 تم الاتفاق على ضرورة استحداث منظمة عالمية تهتم بشؤون الشمول المالي، فتم انشاء الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) بهدف تعزيز الشمول المالي العالمي والتي كان لها الفضل فيما بعد في تطوير مجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي وفق ثلاث أبعاد هي: كيفية الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية وجودة المنتجات وتقديم الخدمات، وسنقوم بالتطرق لها فيما يلي (٧) :

١ـ كيفية الوصول للخدمات المالية :

وتعني إمكانية الوصول أن العميل لديه قرب مادي كاف من نقاط الوصول للخدمة بما في ذلك الفروع والوكالات وأجهزة الصراف الألي وغيرها من المنافذ ، لتمكينه من إختيار واستخدام مختلف المنتجات والخدمات المالية بسهولة، كما أصبحت قنوات الوصول عن بعد مثل الهواتف المحمولة والحواسيب ذات صلة متزايدة باستخدام المنتجات المالية . ومن أهم مؤشرات بعد الوصول هي عدد نقاط الخدمة وقابلية التواصل فيما بينها وعدد حسابات ملكية لبطاقات الائتمان والحسابات المصرفية الالكترونية.

٢ ـ إستخدام الخدمات المالية :

بمعنى حصول كافة الأفراد والأسر والشركات على الخدمات المالية فى سهولة ويسر فضلاً عن حصولهم على التمويل المناسب لإحتياجاتهم وسهولة فتح الحسابات البنكية لهم وغيرها من الخدمات التى يحتاجها الأفراد . وتشير درجة استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي لتحديد مدى استخدام الخدمات المالية وهو ما يتطلب جمع بيانات حول مدى إنتظام وتواتر الإستخدام عبر فترة زمنية معينة. وتعد إمكانية الوصول والمنتجات المتنوعة والمناسبة عناصر مهمة للشمول المالي من منظور العميل .

٣ـ جودة الخدمات المالية وسلامتها :

تعتبر جودة الخدمات المالية مقياساً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة ، آراء ومواقف العملاء تجاه طلب الخدمة المالية المقدمة (٨) كما تعتبر العناصر الأساسية لحماية المستهلك المالي مثل الإفصاح عن شروط وأحكام المنتجات والخدمات، والمعاملة العادلة للمستهلكين، والشفافية، ضرورية لضمان حصول العملاء على المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم على أفضل وجه ، ولايتعرضون للضرر في تعاملاتهم مع مقدمي الخدمات المالية وتعتبر مؤشرات الجودة صعبة التقدير لأن معظمها مؤشرات نوعية ، إلا أنها تمثل عناصر مهمة يمكن الإعتماد عليها في قياس الشمول المالي ومن أهم المؤشرات على جودة الخدمات المالية : التثقيف والوعي المالي ، والسلوك المالي ،ودرجة الإفصاح والشفافية وآلية تسوية المنازعات ، وحواجز الإئتمان وتكلفة الإستخدام.

مجالات الشمول المالى :

(٧) د . محمود محمد خير الدين ـ الشمول المالى ودوره فى تحقيق التنمية الإقتصادية ـ نماذج دوليه ـ دار التعليم الجامعى ـ الإسكندرية ـ طبعة ٢٠١٩ ـ ١٤

(٨) د . عبد الغفار حنفى ـ المنشآت المالية ودورها فى التنمية الإقتصادية ـ الناشر الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ـ طبعة ٢٠١٤ ـ

أهم مجالات الشمول المالى تتحدد فيما يلى (٩) :

١ـ الإقتراض الرقمي : هو عملية تقديم القروض التي يتم التقدم للحصول عليها وصرفها وادارتها من خلال القنوات الرقمية، حيث يستخدم المقرضون البيانات الرقمية لإبلاغ قرارات الائتمان وبناء مشاركة ذكية للعملاء.

٢ـ المدفوعات الرقمية : وهو القطاع الأكثر تقدما في التكنولوجيا المالية، الدفع الرقمي أو الإلكتروني هو تحويل القيمة من حساب دفع إلى آخر باستخدام جهاز رقمي مثل الهاتف المحمول أو نقطة البيع أو الكمبيوتر أو القناة الرقمية للاتصالات مثل البيانات اللاسلكية المتنقلة أونظام SWIFT .

٣ ـ التأمين الرقمي : هو التحول الرقمي في خدمات التأمين أي تحويل كل خدمات التأمين التي تقدمها شركات التأمين لجميع العملاء إلى خدمات رقمية بهدف تعزيز الكفاءة والسرعة وبمعنى أوضح هو استخدام البرامج وواجهات المستخدم الناشئة لمعالجة أوجه القصور في سلسلة قيمة التأمين، ويستهدف تطوير التفاعل بين شركات التأمين وعمالائها .

٤ـ التكنولوجيا التنظيمية : هي إدارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية مع استخدام التكنولوجيا تشمل الوظائف الرئيسية للتكنولوجيا التنظيمية المراقبة التنظيمية .

٥ ـ التمويل الرقمي : ويقصد بالتمويل الرقمي، تمكين كل مواطن من الحصول على الخدمات المالية عن طريق التكنولوجيا الحديثة، والتمويل الرقمي أداة مهمة من أدوات برامج الشمول المالي (١٠)، اذ يوفر فرص هائلة لزيادة الإحتواء المالي والتوسع في الخدمات الأساسية في ظل انتشار استخدام الهواتف النقالة .

<u>أهداف الشمول المالى :</u>

١ـ الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي : حيث أثبتت الدارسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي والنمو الاقتصادي ، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية.

٢ـ الشمول المالي يساعد علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة : حيث يؤدى تعميم الخدمات المالية الى المساهمة في تحسين مستو ى المعيشة ، وتمكين المرأة ، وتدويل المشروعات الصغيرة، والحد من الفقر وعدم المساواة،وتوفير فرص العمل ، ودمج الإقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

---

(٩) رامز صلاح عبد الإله الشيشى ـ بحث مقدم الى كلية السياسة والإقتصاد ـ جامعة السويس ـ حول ـ إستراتيجية التحول الرقمى فى الدولة المصرية وسبل تعزيز تطبيقات الذكاء الصناعى ـ ص ١٤

(١٠) ـ محمدين سيد احمد ـ حلم مصر ٢٠٣٠ ـ بحث حول ـ حكومة بلا أوراق ـ التحول الرقمى ـ نقلة نوعية تحرر مصر من البيروقراطية والفساد الإدارى ـ جمعية إدارة الأعمال العربية ـ العدد ١٧٠ ـ ص ٧

٣ ـ الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية : تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

٤ـ الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية : ويتحقق ذلك من خلال تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.

٥ـ الشمول المالي يساعد علي الكفاءة فى إداء النظام المالي : أدت التكنولوجيا المالية إلي زيادة مستويات الشمول المالي في العديد من دول العالم حيث أصبحت المعاملات تتم بسرعة وبتكلفة أقل.

أهمية الشمول المالى فى تحقيق التنمية الإقتصادية :

تظهر هذة الأهمية فى أنه كلما زاد تقديم الخدمات المالية بشكل ملائم وبأسعار مقبوله لدى العملاء كلما أتاح ذلك تقديم تلك الخدمات المالية لشرائح كبيرة ومختلفة من المواطنين وخاصة أصحاب الدخول المنخفضة والذين لايتعاملون مع البنوك وليس لهم أى حسابات بنكية ، حيث يعمل نظام الشمول المالى على جذب هؤلاء الناس من أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة والمتواجدين داخل الإقتصاد غير الرسمى بعد أن وصلت نسبته على سبيل المثال الى نحو ٦٥٪ أو ٧٠ % من حجم الإقتصاد المصرى. كذلك يستهدف الشمول المالى إدخال فئات مختلفة داخل الإقتصاد الرسمى خاصةً تلك الكائنه فى القرى والريف ، ومن أهم تلك الفئات أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير النرخصة ، وكذا العاملين بها ، بالإضافة النساء التى تمارس الأنشطة المختلفة من داخل المنازل والباعة الجائلين وغيرهم ، وقد إرتفع عدد المواطنين الذين يمتلكون حساب معاملات مالية فى الفئة العمرية ١٦ سنه فأكثر والذين لهم حسابات ٥, ٧١ % بما يعادل ١ , ٤٨ مليون عميل بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣ وقد وصل الى معدل نمو بلغ ١٧٤ % خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٣ وفقاً لأحدث بيانات البنك المركزى المصرى (١١) والخلاصة أن الشمول المالى أصبح محور إهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية لكونه يحقق مايلى :

ـ الشمول المالى أصبح أحد المحركات الرئيسية للتمنية الإقتصادية .

ـ يشجع على الإستقرار المالى والإجتماعى داخل الدولة .

ـ يدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتى تساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى كما يعمل على إدخالها فى القطاع المالى الرسمى مع العمل على تقنين القطاعات غير الرسمية مما يسهم بزيادة فعالة فى تحقيق التنمية الإقتصادية .

ـ يحسن من الظروف المعيشية للأسر الفقيرة .

ـ يدعم الوساطة المالية ويحسن من توزيع الدخل .

(١١) موقع البنك المركزى المصرى فى ٢١ / ١٠ / ٢٠٢٤

ـ يسهم فى خلق فرص عمل بما يحقق الدعم اللازم للنمو الإقتصادى .

متطلبات تحقيق الشمول المالى :

إن فرص الإندماج المالى والتحول الرقمى الذى أفرزتها العولمة حالياً لايمكن الوقوف عندها دون الإستفادة منها فالتكنولوجيا المالية والتى يقوم عليها الشمول المالى تعتبر من اهم الفرص التى ينبغى إستغلالها بشكل مثالى بغية الوصول الى شمول مالى يلبى تطلعات الشعوب ، إذ أن تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة سيساهم حتماً فى تقليل نسبة الجهل المالى ويجعل شرائح كثيرة من المجتمعات ومن محدودى الدخل يندمجون ضمن ركب التقدم والتثقيف المالى الذى أصبح فى وقتنا الحالى ضرورة ملحه وجب تحقيقها والإستفادة من مخرجاتها للرقى بالقطاع المالى بصفة خاصة والإقتصاد بصفة عامة ، كما أن الخدمات المصرفية التى تقدمها البنوك أصبحت تحتل أهمية كبيرة بحيث تعمل على تسهيل الحياة اليومية على الأفراد بالخدمات المالية التى تقدمها مثل خدمات الصراف الآلى ، واستلام الفواتير والدفع الآلى وغيرها ، مما دفع الى زيادة اﻫتمام بالخدمات المصرفية وبطريق تسعيرها بهدف جلب العملاء ، والمحافظة على مركز المصرف التنافسى فى ظل التطورات التكنولوجية ، ولكن الخدمات المصرفية لازالت بحاجة الى تعريف الجمهور بها وبفوائدها خاصة فى المجتمعات النامية (١٢).

معوقات تحقيق الشمول المالى :

على الرغم من الإصلاحات المالية التى قامت بها معظم الدول خلال فترة الثمانينات والتسعينيات والتى كان من التوقع أن تؤدى الى التوسع فى إستخدام المنتجات والخدمات المالية الرسمية مثل القروض والمدخرات ذات الصلة ، إلا أن درجة الوصول الى إستخدام الخدمات المالية الرسمية مازالت منخفضة ، كما أن التوسع فى فروع البنوك ونشر مؤسسات التمويل متناهية الصغر فى بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم يخفض من مستوى الإستبعاد المالى (١٣) ، ومن أهم تلك التحديات (١٤) :

١ـ تزايد أحجام النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى وذلك مرجعه الى الموروث الثقافى بين المواطنين مما يعتبر من أهم التحديات التى تواجه خطط الدولة لتحقيق الشمول المالى والتى يتبناها الجهاز المصرفى ولذلك يجب على البنوك والمؤسسات المالية توعية المواطنين بخطورة التعامل (بالكاش) والتقليل من التعامل به بقدر الإمكان والتعامل مع الجهاز المصرفى على غرار الدول المتقدمة .

٢ـ تغلل وانتشار الإقتصاد غير الرسمى (الموازى) خاصةً فى الريف المصرى فهناك الكثير من الأنشطة الإقتصادية التى تنتج سلع وخدمات فى القرى ولاتزيد التعامل البنكى أو المصرفى حتى لاتسجل لدى السلطات الضريبيه ولذلك تفضل التعامل النقدى بعيداً عن دائرة الخدمات البنكيه المالية المعتمدة من قبل الدولة .

---

(١٢) د. صادق الشمرى ، ود. إحسان صادق راشد ـ الشمول المالى والميزة التنافسية ـ تجارب دولية ـ الناشر دار اليازورى العلمية ـ ٢٠٢٠ ـ ٦٨

(١٣) عبد الفتاح الجبالى ـ مقال حول ـ الشمول المالى والتعاملات النقودية فى المجتمع المصرى ـ الواقع وآليات التعزيز ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ـ ٢٤ ـ ٤ ـ ٢٠٢٥

(١٤) طارق الخولى ـ مقال حول ـ التحديات التى تواجه الشمول المالى فى مصر ـ جريدة الوطن ـ ٢٢ ـ ٦ ـ ٢٠١٩

٣ـ سوء توزيع فروع البنوك وعدم تقديم الخدمات المالية على نحو عادل على مستوى الجمهورية والتركيز على المدن الكبرى فقط ، ووفقاً لإحصائية البنك المركزى فى ٣١ / ١٢ / ٢٠١٦ فإن ٤٩ % من فروع البنوك موجودة فى القاهرة الكبرى والباقى وقدرة ٥١ % فى باقى المحافظات .

٤ـ فشل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية فى جذب المواطنين المتواجدين داخل الإقتصاد الرسمى فى التعامل معهم .

٥ـ القصور فى تقديم الخدمات المالية ذاتها والمقدمة من البنوك والتى لاتتلائم فى الكثير من الأحوال مع إحتياجات المواطنين وخاصةً فى الريف المصرى .

٦ـ أشارت المفوضية الأوربية الى أن معوقات الشمول المالى تتمثل فى القصور فى جانب العرض والذى يرتبط بخصائص المنتجات والخدمات المالية المتاحة وطريقة طرحها للتسويق والبيع ، والقصور فى جانب الطلب والذى يرتبط بالوضع والقدرات المالية للعملاء .

٧ـ كذلك فإن من التحديات التى تواجه الشمول المالى مستويات البطالة ومحدودية الدخل وضعف البنية الأساسية الى جانب التعقيد النسبى للدخول الى البنوك والمؤسسات المالية وتوقيتات العمل والمنتجات غير الملائمة والمستندات والإجراءات المرهقة .

٨ـ إنخفاض درجة التعليم والمعرفة اللازمة لفهم المنتجات والخدمات المالية يحد من الوصول المالى.

٩ـ وجود فجوة بين القطاعات الإجتماعية المستبعدة مالياً والنظام المالى الرسمى من حيث تقديم المعرفة المالية وآلية تقديم الخدمات المالية .

١٠ـ قصور المعلومات المتاحة من قبل المؤسسات المالية فيما يتعلق بمنتجات وخدمات الشمول المالى.

١١ـ أشار التقرير الإقتصادى العربى الموحد الى وجود العديد من التحديات التى تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من تقديم رؤية جيدة للشمول المالى وأهمها عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذى يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل ، فرغم التحسن النسبى فى مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية فى الأونه الأخيرة فلايزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسيه التى تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتى يتمثل أهمها فى وجود نظام كفء للإستعلام الإئتمانى والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين ، وأيضاً غياب تصنيف مالى وقانونى محدد لمؤسسات التمويل متناهى الصغر فى الدول العربية.

المبحث الثالث

الخدمات المصرفية الألكترونية

تعريف الخدمات المصرفية الألكترونية :

هى خدمات مصرفية تقدمها البنوك لعملائها عبر الإنترنت وتتضمن القدرة على إدارة الحسابات المصرفية الخاصة بالعميل عبر الإنترنت مثل الإستعلام عن الرصيد والمعاملات المالية وتحويل الأموال والدفع الألكترونى للفواتير والمشتروات وسهولة الحصول على تقاريير وبيانات الحسابات المالية وإدارة الإستثمارات والقروض والتأمينات وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى ، وفى العادة يتم توفير الخدمات المصرفية الألكترونية عبر مواقع الويب وتطبيقات الهواتف المحمولة الخاصة بالبنوك.

أهم الخدمات المالية التى تقدمها البنوك الألكترونية :

أصبحت الخدمات المصرفية الألكترونية من أكثر الوسائل المصرفية آماناً بشكل عام بفضل تبنى البنوك لنظم آمان متقدمة مع إتخاذ بعض الإحتياطات مثل إستخدام كلمات مرور قوية وتحديثها بشكل منتظم ، ولذلك إنتشرت بشكل كبير ومن أهم الخدمات المالية التى تقدمها الخدمات المصرفية الألكترونية :

- الدخول على الحسابات والتحقق من الرصيد .

- تحويل الأموال وإجراءات المدفوعات .

- إستخراج الكشوف البنكية وإصدار التقاريير المصرفية .

- الحصول على بطاقات الإئتمان وإدارة حساباتها .

- طلب القروض والحصول على الزيادات الإئتمانية .

- التحكم فى تواريخ الدفع التلقائية .

- سهولة التواصل مع مسئولى البنوك ومستشارى الإستثمار عبر الإنترنت .

- تتبع وإدارة الإستثمارات عن بعد .

- الحصول على خدمات التأمين وسداد الأقساط والخدمات والفواتير .

- توفير أسعار الفائدة والرسوم المصرفية الناجمة عن التعامل المباشر .

وسائل تقديم الخدمات المالية عبر البنوك الألكترونية :

فى ظل ثورة الإتصالات وتكنولجيا المعلومات أصبحت الخدمات المصرفية الألكترونية من أهم العوامل التى تساعد على القدرة على المنافسة الشرسة فى عالم البنوك وتحقيق أفضل الوسائل الملائمة للحياة الإقتصادة فى المجتمع واللازمة لتنمية حاجات الأفراد وقضاء حوائجهم (١٥) ومن هذة الوسائل:

١ـ الخدمة المصرفية عبر الإنترنت : وهى خدمة يتم توفيرها من خلال الموقع الألكترونى للبنك وتسمح للعملاء من إدارة حساباتهم وتحويل الأموال بين الحسابات والدفع عبر الإنترنت فالعميل يستطيع الحصول على العديد من الخدمات عبر شبكات الإنترنت فى أى لحظة دون حاجة لمعرفة مكان تواجده الفعلى وكل ذلك عن طريق شفرة سرية فى أجهزة الحاسب الخاصه به.

٢ـ التطبيق المصرفى الذكى عبر الهاتف : وهو تطبيق يتم تنزيلة على الهاتف الذكى الخاص بالعميل ويسمى بخدمة الهاتف المصرفى ويتيح له إدارة حساباته وتفادى الإستفسار المباشر من البنك عن الحسابات وإجراء العمليات المصرفية كالتحويل والدفع الألكترونى وفتح الحسابات المصرفية الجديدة وكل ذلك يتم بعد أن يقوم العميل بإدخال الرقم السرى الخاص به من خلال هاتفه المحمول.

٣ـ بطاقات الإئتمات الذكية : وهى وسيلة من وسائل الدفع المصرفى وهى عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحوى خلية ألكترونية تتضمن كافة أوجه المعلومات المصرفيه عن العميل ، ويحدد العميل طريقة التعامل معها سواء كان ذلك إئتمانياً أو دفعاً فورياً وهى بطاقه لها تطبيق عالمى ، وقد بدأ إستعمالها فى مصر منذ عام ١٩٩٥ وتمتاز بأنها تمكن مستخدمها من الإستغناء عن الأوراق النقدية بعد إضافة القيمة النقدية على رقاقة ألكترونية موجودة على تلك البطاقات (١٦).

٤ـ خدمة الصراف الآلى : والذى يتيح إجراء عدة عمليات مصرفية مثل سحب النقود ، وإيداع الشيكات وتحصيلها ، وأخذ إفادات عن الحسابات وتعتبر أجهزة صرف العملة النقدية من أولى الأدوات المالية التى ساعدت على تقديم خدمات مصرفية ألكترونية للعملاء بعيداً عن نوافذ البنوك وتجنب زحامها وتوفير الوقت الذى كان يضيع من العملاء لإقتضاء خدماتهم المالية ، وقد شاع فى الوقت الراهن إستخدام تلك الأجهزة سواء داخل البنوك ذاتها أو خارجها فى الأماكن العامة والتى يجتمع فيها الناس كالمطارات والمتاجر الكبرى وغيرها بتكلفة زهيدة .

٥ـ خدمة الرسائل المصرفية القصيرة : وهى رسائل قصيرة يتم إرسالها من كل بنك لعملائة وتفيد بيان بالموقف المالى الناتج عن العمليات المصرفية العامة كالإيداع والتحويل .

---

(١٥) د . طاهر مرسى عطية ، د . نادية حسين ماهر ـ بحث حول ـ أساسيات بناء الشمول المالى ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة ـ درراسة ميدانية ـ مجلة البحوث المالية والتجارية ـ جامعة بور سعيد ـ ٢٢ ـ العدد ٤ ـ اكتوبر ٢٠٢١ ـ ص ٢٢٧ ز

(١٦) رنا فاروق العاجز ـ دور المصارف فى الرقابة على عمليات غسل الأموال ـ رسالة ماجستير ـ كلية التجارة ـ الجامعة الإسلامية بغزة ـ فلسطين ـ طبعة ٢٠٠٨ ـ ص ٢٤ .

٦ـ خدمة الدفع الألكترونى : وهى وسيلة تتيح للعميل تسديد فواتيرة ومصروفاته فى أى وقت وبشكل تلقائى كما تتيح له التسويق عبر الإنترنت (١٧) .

٧ـ عمليات الخصم لدى مراكز البيع : وتسمح هذة التقنية بخصم قيمة مشتريات العميل من رصيدة الخاص بعد أن يمرر مسئول نقطة البيع البطاقة الإئتمانية على القارئ الألكترونى الموصل مباشرةً مع الحاسب المركزى للبنك بعد إدخال العميل رقم سرى وبناء على ذلك يتم خصم القيمة من الرصيد وتضاف الى رصيد المتجر ألكترونياً .

٨ـ المال النقدى الألكترونى : وهى عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات ألكترونية تخزن فى مكان آمن على الهارد ديسك الخاص بجهاز كومبيوتر العميل ويعرف ذلك بإسم المحفظة الألكترونية ويمكن للعميل إستخدام هذة المحفظة فى البيع أو الشراء أو التحويل .

٩ـ الشيكات الألكترونية : وهى تتماثل مع مفهوم الشيكات التقليدية وتعتمد على فكرة وجود وسيط لإتمام عملية التخليص وهو (البنك) والذى يشترك لدية البائع والمشترى من خلال فتح حساب جارى بالرصيد الخاص بهما مع تحديد صورة التوقيع الألكترونى الخاص بكل منهما وتسجيلة فى قاعدة البيانات لدى البنك الألكترونى .

١٠ـ تقنية موندكس فى تحويل الأموال : وهى تقنية تستخدم فى الفضاء الألكترونى وتتيح للمستخدمين تحويل أموالهم عبر جهاز مودوم أو عبر الإنترنت مع ضمان تشفير آمن لتلك العمليات ، وتتميز هذة التقنية بالإبتعاد عن القطاع المصرفى الحكومى أو الخدمات المالية المصرفية التقليدية ، وبسهولة تجاوزها للحدود الجغرافية إلا أنها ذات أثر سلبى على الإقتصاد الدولى لكونها تسهل من عمليات غسل الأموال وتداولها ويجعل من المستحيل تتبعها وتشكل مشكلة قانونية للتشريعات التقليدية (١٨) .

<u>دور الخدمات المصرفية الألكترونية فى تحقيق التنمية الإقتصادية فى الدول النامية :</u>

تلعب تقنية المعلومات عموماً والخدمات الألكترونية والإتصالات خاصةً دوراً فاعلاً فى ترسيخ مفهوم التنمية الإقتصادية المستدامة فى الدول النامية وذلك من خلال مايلى :

١ـ عززت الخدمات الألكترونية المالية من أداء المؤسسات الحكومية والخاصة (١٩) مما كان له دور فعال فى ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة .

٢ـ أدت الى إستحداث أنماط إدارية ومؤسسية جديدة تمثلت فى تحفيز النمو الإقتصادى للدول النامية.

---

(١٧) د . نعيم صباح جراح ـ بحث حول ـ دور القطاع المصرفى فى تحقيق التنمية المستدامة ـ دراسة لعينه من المصارف العراقية ـ مجلة العلوم الإقتصادية ـ كلية الإدارة والإقتصاد ـ العراق ـ طبعة ٢٠٢١ ـ ص ١٣١ .

(١٨) د . نعيم سلامة القاضى ـ البنوك وعمليات غسل الأموال ـ بحث منشور فى مجلة كلية بغداد الإقتصادية ـ جامعة البلقاء التطبيقية ـ العدد ٣٣ ـ طبعة ٢٠١٢ ـ ص ٣٥٩ .

(١٩) د . عبد القادر دبوش ـ دور الخدمات الألكترونية فى الشمول المالى الرقمى ـ بحث مقدم لموتمر الملتقى الوطنى حول التغطية المالية فى الجزائر ـ سطيف ـ الجزائر ـ ١٣ / ١٠ / ٢٠٢٢

٣ـ ساهمت فى إنتاج فرص عمل جديدة كان لها دور بارز فى تقليص مستوى الفقر (٢٠).

٤ـ أدى تطوير الخدمات المالية المصرفية الى تعزيز الشمول المالى ونشر الخدمات المالية بين صغار المنتجين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وهو ما أدى الى زيادة الإنتاج وتحسين الدخول لتلك الطائفة من المواطنين .

٥ـ أدى تطوير البنية التحتية للتحول الإلكترونى الى بناء قاعدة شاملة ومتشاركة مع مؤسسات الدولة وتيسير تقديم الخدمات الإلكترونية المصرفية لكافة أفراد المجتمع حتى أولئك الذين لاصلة لهم بالقطاع الصناعى (٢١) .

٦ـ أدت الخدمات المصرفية الألكترونية نتائج إيجابية لوسط التجار حيث قادت الى تحقيق سرعة الإنجاز واختصار الوقت عبر تسخير أدوات التكنولوجيا الحديثة فى أداء العمل المصرفى مما أدى الى ضغط النفقات والتقليل من التكاليف (٢٢) مما أحدث رواج تجارى واقتصادى غير مسبوق .

٧ـ يسر على المواطنين حياتهم اليومية عن طريق تسهيل حصولهم على التمويل اللازم لحاجاتهم اليومية من مدخراتهم عبر البوابات الألكترونية للخدمات المصرفية .

٨ـ ساعد نجاح الخدمات المصرفية الألكترونية على قيام الحكومة بمحاكاة هذا النجاح بتبنى إسلوب شامل لتقديم خدماتها عبر مايسمى بالحكومة الألكترونية وعلى النحو الذى يتفق مع طبيعة الخدمات الحكومية وهو ماإنعكس إيجاباً على حركة التنمية الشاملة فى المجتمع (٢٣).

<u>الهجمات السيبرانية على الخدمات المالية الرقمية وتأثيرها على التنمية الإقتصادية :</u>

إذا كان للخدمات المصرفية الألكترونيه دوراً هاماً فى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة للدول النامية لتأثيرها المباشر على كافة فئات المجتمع فإن هناك العديد من المعوقات التى تقف بمثابة حجر عثره فى سبيل تحقيق هذا الهدف ومن أهم تلك المعوقات مايسمى بالهجمات السيبرانية (٢٤) . فقد أدى تطور الخدمات المالية الى إعتماد الكثيرين من أفراد الشعب فى مختلف دول العالم على الحساب المصرفى والتحويل الألكترونى وسداد الفواتير (٢٥)

---

(٢٠) منشورات صندوق التنمية الزراعية ـ المملكة العربية السعودية ـ طبعة ٢٠٢٣ ـ ص ٣ .

(٢١) د . سيد هارون جمعه عبد الحفيظ ـ المعهد التكنولوجى العالى ـ فرع مطروح ـ مساهمة رقمنة الخدمات المالية على الشمول المالى بالتطبيق على البنك الأهلى المصرى ـ بحث منشور فى المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئيه ـ كلية التجارة بالإسماعيلية ـ جامعة قناة السويس ـ المجلد السابع ـ العدد الثانى ـ طبعة ٢٠١٦ .

(٢٢) د . وليد سمير الجبلى ، ود. عبد العظيم محمود ـ أثر الشمول المالى كمتغير وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الخدمات المصرفية ـ دارسة ميدانية ـ بحث منشور فى مجلة البحوث التجارية ـ كلية التجارة ـ جامعة الزقازيق ـ المجلد ٤٣ ـ العدد ٣ ـ يوليو سنة ٢٠٢١ ـ ص ٢٥ .

(٢٣) د . محمد مجدى حامد على ـ دور الحكومة الألكترونية فى جودة الخدمات العامة فى المحليات ـ بحث منشور فى مجلة البحوث التجارية ـ جامعة التجارة ـ جامعة الزقازيق ـ طبعة ٢٠١٧ ، ص ٢٤٧.

(٢٤) نشرة الإنتربول الدولى ـ لعام ٢٠٢٤ .

(٢٥) جينفر إليوت ونايجل جنكينسون ـ المخاطر السيبرانية ، التهديد الجديد لإستقرار المالى ـ ٧ / ١٢ / ٢٠٢٠ـ صندوق النقد الدولى ـ من إصدارات مركز identify – theft – recource center

عبر شبكة الإنترنت وقد ظهرت أهمية الإتصال الرقمى المصرفى فى الحياة اليومية فى ظل الخضم الهائل للجائحة العالمية (جائحة كوفيد ١٩) وقد صاحب زيادة الإعتماد على الخدمات المالية الرقمية الى تضاعف حركة الهجمات السيبرانية والتى زادت فى الفترة الأخيرة بنحو ثلاثة أضعاف عما كانت عليه فى العقد الماضى ، ولايزال الخطر السيبرانى مصدر تهديد للإستقرار المالى ولتقديم الخدمات المالية (٢٦)ويمكن إقتراح عدة قواعد من شأنها تقوية الأمن السيرانى المصرفى وبالتالى تعزيز الإستقرار المالى على مستوى العالم مما يحقق أعلى معدلات التنمية داخل مجتمعات الدول النامية ومن هذة القواعد :

١ـ تحديد المخاطر السيرانية وعلاقتها بالخدمات المالية الإلكترونية : ويتم ذلك عن طريق العناية بالروابط التشغيلية والتكنولوجية ودراسة المخاطر السيبرانية بصورة أفضل ، إذ أن تحليل هذة المخاطر السيبرانية (٢٧) يساعد على تحليل الإستقرار المالى ويخفض من حدة تلك المخاطر .

٢ـ تقارب التشريعات واللوائح الدولية المنظمة للخدمات المالية الإلكترونية : حيث يؤدى زيادة التقارب والتعاون التشريعى بين مختلف دول العالم فى مجال الخدمات المالية الإلكترونية الى تخفيض تكاليف مواجهة الأمن السيبرانى (٢٨) .

٣ـ إختلاف قدرات الدول على الإستجابة للهجمات السيرانية المصرفية : ففى ظل شيوع الهجمات السيبرانية على الخدمات المالية وتزايد تلك الهجمات فقد إختلفت الدول فى القدرة على تلك المواجهه الشرية فإذا كانت الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى قد نجحت كثيراً فى هذا الأمر بسبب التقدم العلمى الكبير الذى تتمتع به فإن الدول النامية لازالت تعانى الكثير من تلك الهجمات ، وظهرت الحاجه الملحه الى دعم وتطوير سبل تلك المواجهه عابرة الحدود والتى تهدف الى مواجهة هذة الهجمات الشرسة التى تنال من أداء وقوة الإقتصاد الهش للدول النامية .

٤ـ توحيد وتضافر الجهود الدولية لمواجهة الجرائم المصرفية الألكترونية : ويتحقق ذلك عن طريق زيادة تبادل المعلومات بشأن تلك الهجمات بين الدول وقيام الأمن الوطنى فيها وكافة الأجهزة الرقابية والبنوك المركزية بوضع بروتوكولات وأسس ملزمة لتبادل المعلومات.

٥ـ المواجهه الفعالة لقراصنة الهجمات السيبرانية المصرفية دولياً : يجب أن تصبح الهجمات السيرانية المصرفية أكثر تكلفة وخطراً على مرتكبيها وذلك من خلال إجراءات فعالة من المجتمع الدولى مثل مصادرة عائدات الجريمة فى

---

(٢٦) د . آمانى فوزى ـ بحث حول ـ الآثار الإقتصادية للقرصنة الألكترونية كإحدى الجرائم المعلوماتية فى ظل الإقتصاد الرقمى وتداعياتها على التنمية فى مصر ولبنان ـ دراسة مقارنة ـ منشور فى ـ المجلة الجنائيه القومية ـ المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ـ القاهرة ـ المجلد ٦٠ ـ العدد ١ ـ مارس ٢٠١٧ ـ ص ١٠٧ .

(٢٧) د . منى شاكر فراج العسيلى ـ تأثير الجريمة الألكترونية على النواحى الإقتصادية ـ مقال بجريدة الرياض ـ ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٩.

(٢٨) د . سلمى محسن حسن صالح ـ جهود منظمات مكافحة الجريمة المعلوماتية فى تحقيق الأمن السيبرانى ـ بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الإجتماعية ـ العدد ٦٣ ـ جزء ثالث ـ يوليو ٢٠٢٣ ـ ص ٨١١ .

أى دولة من الدول التى تتواجد فيها تلك العائدات ، ومقاضاة المجرمين دولياً وفى أى مكان وهى جهود دولية فعالة من شأنها منع الهجمات السيبرانية وتعطيلها(٢٩).

٦ـ تنمية قدرات الدول النامية على مواجهة الهجمات السيبرانية المصرفية : فينبغى على المؤسسات المالية العالمية والدول الصناعية الكبرى مساعدة الإقتصاديات النامية وبناء قدراتها فى مجال الأمن السيبرانى بهدف تحقيق الإستقرار المالى والإقتصادى فى الدول النامية

(٢٩) مقال لوكالة أنباء رويترز ـ نشر بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ٢٠٢٠ عن نائب رئيس مصرف سبير بنك (أكبر مقرض فى روسيا) ستايسلاف كوزنتشوف بأن الهجمات الألكترونية كلفت الشركات الروسية والأفراد نحو ٣ , ٦ تريليون روبل (مايقارب ٤٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠) وهو ماحدا بالسلطات الروسية الى حث مواطنيها على التحول الكامل فى معاملاتهم للبطاقات المصرفية والحد من إستخدام النقود مع ملاحظة أن قراصنة الجرائم الاكترونيه طوروا من قدراتهم وقفزت نسبة الجرائم ذات الصلة بالبطاقات الألكترونية المصرفية نحو ٥٠٠ فى المائة عام ٢٠٢٠ بحسب تقديرات وزارة الداخلية .

المبحث الرابع

الإتجاهات النقدية الحديثه

(العملات الرقمية والمشفرة أو البديله)

التعريف بالعملات الرقمية :

يطلق إسم العملات الرقمية (٣٠) على مجموعة من العملات الإفتراضية التى يتم تداولها على شبكة الإنترنت ورغم أنها غير ملموسة إلا أنها تتمتع بقابلية كبيرة بين المستخدمين فى جميع دول العالم حتى أن العديد من الأفراد والتجار والشركات بدأت فى إستخدامها بدلاً من الأموال النقدية وأصبح بالإمكان فى الكثير من دول العالم تسديد فواتير الشراء والخدمات بتلك العملات الرقمية ، كما أصبح العديد من الأفراد يستخدمونها لإستغلال قيمتها على المدى الطويل ، وتخضع تلك العملات لمعاملات خوارزمية معقدة وتحتاج الى أجهزة متخصصة بهدف الحفاظ على قيمتها السعرية ، ولايتم إنتاج كميات كبيرة منها لحمايتها من التضخم ، وفى حالة زيادة المعروض منها فإن ذلك يسهم فى إنخفاض سعرها ، لذلك يتم تحجيم المعروض منها فى كل عام ، ويصدرها البنك المركزى فى بلد معين ولذلك كانت فى الماضى تسمى بالعملة الرقمية للبنك المركزى CBDC ولهذا يسهل تنظيمها على نحو دقيق من قبل السلطة النقدية المختصة ، ويمكن إصدارها فى تسلسل رقمى لمنع التزوير إسوة بالعملات الورقية ، وتعتبر الصين من أوائل الدول التى أصدرت عملات رقمية وأطلقت عليها إسم اليوان الصينى الألكترونى .

التعريف بالعملات المشفرة :

للوقوف على مدلول العملة المشفرة (٣١) يتعين أولاً أن نتعرض لمفهوم كل من المصطلحين العملة والمشفرة ، فالعملة هى النقد وهى وحدة التبادل التجارى وتختلف العملة من دولة الى أخرى ، ويقصد بها شكل المال الذى يتم التعامل التجارى به وهى النقد الذى يتعامل به الناس وتقبله الدول فى التداول ، أما مصطلح المشفرة فمعناه إخفاء الهوية أو إخفاء وجود الشخص فعملية التشفير هى آليات لحماية البيانات والمعلومات من خلال إستخدام رموز وخوارزميات معقدة بحيث لايمكن قراءتها أو معرفة محتواها إلا من خلال من شفرت لأجلهم المعلومات ويمتلك هؤلاء مفتاح الشفرة الى يمكنهم من معالجة الرموز المعقدة بغية التعرف على المعلومات الأصلية ، وقد عرفتها مجموعة العمل الدولية (FATF) بأنها عبارة عن تمثيل رقمى لقيمة معينة يمكن تداولها رقمياً وتعمل كوسيط للتبادل ، وكوحدة للحساب ، وكمخزن للقيمة ، إلا أن إبقاءها بالوظائف المذكورة مرهون باتفاق مسبق بين مستخدميها وحائزيها بعيداً عن القانون ، فهى تصدر بمنأى عن أى سلطة مركزية وتختلف عن العملات الحقيقية(٣٢). وتقوم تلك العملات باستخدام تقنية البلوكشين وتعتمد على الشفافية والتشفير والتوزيع اللامركزى والتحقق الذاتى ولايتم

---

(٣٠) صندوق النقد الدولى ـ مجلة التمويل والتنمية ـ تعريف النقود الرقمية ـ سبتمبر ٢٠٢٢ ـ دليل موجز عن سلسلة الكتل البلوك تشين والعملة المشفرة .

(٣١) د. على خليل اسماعيل الحديثى ـ العملات المشفرة ـ تنازع القوانين فى تداول البتكوين ـ مكتبة نور ـ طبعة ٢٠٢٣ ـ ص ١٠٠

(٣٢) Financial Action Task Force (FATF) , Virtual currencies : key definitions and potential AML – CFT Risk , op . Cit, page 13.

إدارتها أو تنظيمها بواسطة الحكومات أو البنوك المركزية ومن أمثلتها عملة البتوكين ، والإيثريوم ، وليتكوين . ورغم سهولة تداولها إلا أن هناك بعض المخاطر التى تترتب على إستخدامها مثل عدم عدم إستقرار قيمتها والتحكم الضعيف من هيئة الرقابة المالية فى مختلف الدول على سوقها المالى وتعرض مالكى تلك العملات للسرقة الألكترونية والإحتيال ومن أشهر تلك العملات البيتكوين والإيثريوم واللذان يعتمدان على تقنية البلوك تشين لكونها توفر الشفافية والأمان فى التداول .

مزايا إستخدام العملات (الرقمية والمشفرة) :

١ـ أنها محمية من فقدان قيمتها من التضخم : لانها تقوم على فكرة السقف السوقى المحدد ولذلك ترتفع قيمتها بما يتواكب مع السوق وهو الأمر الذى يحميها من التضخم على المدى الطويل .

٢ـ أنها تحقق الآمان والخصوصية : وذلك عن طريق خوارزميات تشفير يصعب فكها أو تحليلها مما يجعل تلك العملات أكثر آماناً من غيرها فضلاً عن إمكانية إستخدام أسماء مستعارة أو أرقام حسابات غير مرتبطة بالحسابات البنكية التقليدية وهو الأمر الذى يحقق أعلى درجة من السرية.

٣ـ إمكانية صرفها ومبادلتها بسهولة : حيث تتميز تلك العملات بسهولة مبادلتها بالعملات التقليدية كقيمة صرف مقابلة ، الأمر الذى ساعد فى سرعة إنتشارها وطلبها كبديل للمعاملات النقدية.

٤ـ قلة تكلفة تحويلاتها وسرعتها : وهذا هو أحد أهم العوامل التى ساعدت فى نجاح تلك العملات بين حسابات المستخدمين وبرسوم قد تصل الى درجة الصفر مما دعى العملاء الى الإستغناء بعض الشيئ عن الـ VISA و SWIFT لعدم تكبد أى رسوم معاملات أو الإنتظار وقت طويل .

الفرق بين العملات الرقمية والعملات المشفرة :

تعتبر العملات الرقمية والمشفرة (٣٣) أحد أنواع الأصول الرقمية التى يمكن شراؤها وبيعها واستخدامها كوسيلة للدفع والإستثمار إلا أن هناك فروق بينهما تتمثل فى :

١ـ من حيث تصميم العملات : فالعملات الرقمية تماثل العملات التقليدية كالدولار واليورو والين وتصدرها البنوك المركزية وتتم إدارتها وضبط قيمتها من قبل الحكومات أما العملات المشفرة فتصمم بتقنية البلوكشين وتعتمد على التشفير والتوزيع اللامركزى ولايتم إدارتها أو ضبط قيمتها من الحكومات أو البنوك المركزية ولهذا يسهل إستخدامها فى أنشطة غير قانونية ومن أمثلتها البتكوين .

٢ـ من حيث درجة آمان التداول : تعتمد العملات الرقمية على الحماية الأمنية المتاحة من البنك المركزى والحكومات بينما تقوم العملات المشفرة على الحماية الذاتية من خلال تقنية البلوكشين اللامركزية والتشفير القوى والتحقق الذاتى .

(٣٣) د . فادى توكل ـ التنظيم القانونى للعملات المشفرة (البتكوين) ـ الجامعة البريطانية فى مصر ـ الناشر دار النهضة المصرية ـ طبعة ٢٠١٩ ـ ص ٥١ .

٣ـ من حيث درجة السيولة : فالعملات الرقمية تتمتع بمستوى عال من السيولة والتداول السريع (٣٤) ولذلك يمكن تداولها من حيث حركة الشراء والبيع بسهولة فى الأسواق المالية العالمية ، أما العملات المشفرة فهى تتمتع بمستوى متفاوت من السيولة والتداول (٣٥).

٤ـ من حيث الأثر الإيجابى لها : فإن العملات الرقمية يمكن إستخدامها كوسيلة للتحوط من تقلبات سوق العملات التقليدية ولذلك يمكن شراؤها فى الأوقات الصعبة ثم بيعها فى الأوقات الجيدة ، وكذلك الأمر فى العملات المشفرة (٣٦) حيث من الممكن إستخدامها كوسيلة للتحوط من تقلبات سوق العملات التقليدية وسوق الأسهم والسلع .

أثرالعملات الرقمية والمشفرة على التنمية الإقتصادية فى الدولة المصرية :

عرف قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى المصرى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ فى مادته الأولى العملات المشفرة (٣٧) بأنها عملات مخزنه ألكترونياً وغير مقومة بأى من العملات الصادرة من سلطات إصدار النقد الرسمية ويتم تداولها عبر شبكات الإنترنت. وتداول العملات الرقمية والمشفرة محظور تماماً فى الدولة المصرية بموجب القانون سالف الذكر سواء العملات الألكترونية أو العملات المشفرة ، فقد نصت المادة ٢٠٥ من هذا القانون على أن (يلتزم مقدموا التمويل الرقمى المقترن بتقديم خدمة دفع أو تحصيل ألكترونى بالحصول على موافقة البنك المركزى قبل تقديم هذة الخدمات وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التى يصدر بتحديدها قرار من مجلس الإدارة) ، كما نصت المادة ٢٠٦ على أن (يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الألكترونية أو الإتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها دون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقاً للقواعد والإجراءات التى يحددها)، ونصت المادة ٢٢٤ من ذات القانون على أن (يعاقب بالحبس وبغرامة لاتقل عن مليون جنية ولاتجاوز عشرة ملايين جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أياً من أحكام المواد ..... ٢٠٦ من هذا القانون ، وفى حالة العود يحكم بالحبس والغرامة معاً). وقد حاول المشرع المصرى وهو بصدد هذا التأثيم أن يوازن بين مصلحتين متعارضتين تتمثل أولاهما فى حق الأفراد فى إختيار العملات المشفرة كآلية سلسة لتبادل السلع والخدمات والإستفادة مما تحققة هذة العملات من سرعة وسهولة ويسر وقلة فى التكاليف بالمقارنة بالرسوم المالية التى تفرض على التعامل بالعملات التقليدية، فضلاً عن الحد من تسلط البنوك والمصارف المركزية ، وتتركز الأخرى على سيادة الدولة بمفهومها القانونى المعاصر والتى تحتكر من خلاله سلطة إصدار العملة وهو حق دستورى للدولة

---

(٣٤) ياسر بن عبد الرحمن آل عبد السلام ـ العملات الإفتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية ـ دراسة فقهية مقارنة ـ بنك الجزيرة ـ سلسلة مطبوعات المجموعة الشرعية ـ ص ٣٠ .

(٣٥) د . احمد هشام النجار ـ العملات الإفتراضية المشفرة ـ دراسة إقتصادية شرعية محاسبية ـ الناشر دار النفائس للنشر والتوزيع ـ يونيو ٢٠١٩ ـ ص ٤٣ .

(٣٦) د . أحمد زين الدين ـ مستقبل العملات المشفرة (فرص وعقبات) ـ الجامعة اللبنانية ـ كلية العلوم السياسية والإدارية ـ طبعة ٢٠٢٣ ، ص ٢٠ .

(٣٧) ذهب المشرع المصرى فى المادة الأولى من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى الصادر بالقانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ على أن (يقصد فى تطبيق هذا القانون بالكلمات والعبارات التالية المبين قرين كل منها : ..... النقود الألكترونية : قيمة نقدية مقومة بالجنية المصرى أو بإحدى العملات المصدرة من سلطات إصدار النقد الرسمية مستحقة على المرخص له بإصدارها ،وتكون مخزنة إلكترونياً ومقبوله كوسيلة دفع ، (ويقصد بـ) العملات المشفرة : عملات مخزنة ألكترونياً غير مقومة بأى من العملات الصادرة عن سلطات إصدار النقد الرسمية ، ويتم تداولها عبر شبكة الإنترنت . .....) ، وذهبت محكمة النقض فى الحكم الصادر فى الطعن ٨٨٠ لسنة ٩١ ق جلسة ٢٤ / ١ / ٢٠٢٢ على أن ... يتوافر التداول القانونى متى فرض القانون على الجميع الإلتزام بقبول العملة فى التداول سواء كان ذلك بكمية محدودة أو غير محدودة ، ويفترض هذا التداول القانونى أن العملة قد صدرت من الحكومة باعتبارها أنها وحدها التى تملك سلطة إصدار العملة .... .

(٣٨) باعتبار أن إصدار العملة جزء من سيادتها الإقلمية (٣٩)، كما تتمثل أيضاً فى وجوب درء ماقد يثيرة التعامل فى العملات المشفرة من زعزعة للثقة فى المعاملات الصادرة عن البنوك المركزية (٤٠) ، فضلاً عن التأثير السلبى على مدى صلاحيتها لأداء وظائفها ، فقانون العقوبات المصرى لايقتصر الهدف منه على حماية الأشخاص ومصالحهم فحسب ، بل يحمى الى جانب ذلك الحياة الإقتصادية التى هى أهم عناصر وروافد إزدهار الدولة ويكون ذلك بحظر إتيان كل فعل من شأنه تعطيل النظام الإقتصادى (٤١) .

(٣٨) د . أحمد فتحى سرور ـ الحماية الدستورية للحقوق والحريات ـ دار الشروق ـ الطبعة الثانية ـ ٢٠٠٠ م ـ ص ٣٦٤ .

(٣٩) نصت المادة ٢٢٠ من الدستور المصرى الصادر سنة ٢٠١٣ والمعدل بأن (يختص البنك المركزى بوضع السياسات النقدية والإئتمانية والمصرفية ، ويشرف على تنفيذها ، ومراقبة أداء الجهاز المصرفى ، وله وحده حق إصدار النقد ، ويعمل على سلامة النظام النقدى والمصرفى واستقرار الأسعار فى إطار السياسة الإقتصادية العامة للدولة ، على النحو الذى ينظمة القانون) ، ونصت المادة ٥٨ من قانون البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ على أن (يكون للبنك المركزى دون غيره حق إصدار النقد وإلغائه ، ويحدد مجلس الإدارة فئات النقد ومواصفاته ، وضوابط وإجراءات إصداره وإلغائه ويجب أن تحمل أوراق النقد توقيع المحافظ) كما نصت المادة ٥٩ من ذات القانون على أن (يحظر إصدار أية أوراق أو مسكوكات من أية نوع يكون لها مظهر النقد أو تشبه النقد ، كما تحظر إهانة النقد أو تشويهه أو إتلافه أو الكتابة عليه بأى صورة من الصور).

(٤٠) د. محمد محمد عبد اللطيف ـ أبعاد التنظيم التشريعى للعملات الألكترونية والإفتراضية فى مصر وفرنسا ـ بحث فى مجلة القانون والتكنولجيا ـ المجلد الأول ـ العدد الأول ـ اكتوبر ٢٠٢١ ـ ص ٨٧ .

(٤١) فى ذات المعنى يراجع ـ دنهى خالد عيسى ، ود. إسراء خضير مظلوم ـ النظام القانونى للنقود الألكترونية ـ بحث منشور فى مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ـ المجلد الثانى والعشرون ـ العدد الثانى ـ ٢٠١٤ م ـ ص ٧٦ .

المبحث الخامس

إستخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الخدمات المالية

مقدمة :

تعد التكنولوجيا المالية (Financial Technology) ثورة في الاقتصاد العالمي وهي تعد من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي ، بما تقدمه من خدمات وتقنيات حديثة ومتطورة مثل الذكاء الصناعي (Artificial Technology) ، وتحليل البيانات (Data Analysis) ، والعملات الرقمية أو المشفرة (Cryptocurrency) ، وتكنولوجيا البلوك تشين(Block chain) ، وقد ساعدت تلك التقنيات علي تمكين المؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال الـ (Fintech) من توسيع نطاق الوصول بخدماتها المالية إلي الفئات غير المشمولة مالياً سواء من الافراد أو المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، وهو ما ساعد علي تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المالية وتحسين مستويات كفاءتها . وتعد التكنولوجيا المالية من الحلول الرئيسية للنهوض بالقطاع المالي والمصرفي وتعزيز الشمول المالي ، حيث تساهم في توفير كافة الاحتياجات المالية والمصرفية وتمهد سبل الوصول اليها بأسهل الطرق وبأقل تكلفة ممكنة ، وذلك لكافة فئات المجتمع فضلاً عن مساعدتهم على كيفية الاستفادة من تلك الخدمات وتوفير الحماية لهم .

مفهوم التكنولوجيا المالية (Fintech):

تلعب التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في قطاع الخدمات المالية والمصرفية في ظل التطور الملحوظ في وسائل الاتصال الحديثة كالهواتف الذكية ، وكذلك مع زيادة سرعة تدفق الانترنت . وقد عرف مجلس الإستقرار المالي التكنولوجيا المالية علي أنها ابتكارات مالية قائمة علي التكنولوجيا يمكنها إستحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو منتجات جديدة لها تأثير ملموس علي الأسواق والمؤسسات المالية عند تقديم الخدمات المالية (٤٢) .

وقد عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية علي انها تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير علي الاسواق والمؤسسات المالية ، وعرفها المركز الوطني للبحوث الرقمية في ايرلندا بأنها الابتكارات في مجال الخدمات المالية من خلال التنافس بين المستثمرين الجدد مع المستثمرين الحاليين في القطاع المالي ومن خلال التكنولوجيا يتم اصدار منتجات وخدمات مالية جديدة مثل العملات الورقية ووسائل دفع وتسوية حديثة .

أهم العوامل التى ساعدت فى التحول إلى التكنولوجيا المالية :

يرجع انتشار التكنولوجيا المالية إلي التطور الهائل في الصناعات التكنولوجية التي يمكن استخدامها في المجال المالي ويمكن حصر العوامل التي ساهمت في التحول للتكنولوجيا المالية فيما يلي :

(٤٢) - زهير بشنق ـ العمليات المصرفية الألكترونية ـ الناشر دار المصارف العربية ـ طبعة ٢٠٠٦ - ص ١٠٥

١. ثورة الإتصالات والمعلومات التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المالي. 2. الوتيرة السريعة في استخدامات الهواتف الذكية والإنترنت بالإضافة الى التوافر الضخم للبيانات.

٣. التجارة الالكترونية والتي أصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية.

4. تزايد دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وشركات التمويل ومنافستها للبنوك فى تقديم الخدمات المالية ،حتى أصبحت العديد من هذه المؤسسات يقدم مجموعة خدمات مالية وثيقة الصلة بعمل البنوك.

٥. القبول المتزايد من العملاء للخدمات المالية الممكنة تكنولوجياً نتيجة التأثير الإيجابي للعمليات المصرفية الحديثة.

مجالات التكنولوجيا المالية :

مجالات أو خدمات التكنولوجيا المالية هي التى تسمح بقياس التكنولوجيا المالية وقد اختلف الباحثون والمنظمات في تحديدها وسنحاول ذكر أهمها حسب أحدث التقارير (٤٣) :

١ـ المدفوعات الرقمية : وهو القطاع الأكثر تقدما في التكنولوجيا المالية ، والدفع الرقمي أو الإلكتروني هو تحويل القيمة من حساب دفع إلى آخر باستخدام جهاز رقمي مثل الهاتف المحمول أو نقطة البيع أو الكمبيوتر أو القناة الرقمية للاتصالات مثل البيانات اللاسلكية المتنقلة أو نظام SWIFT (نظام جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك)، ويشمل هذا التعريف المدفوعات التي تتم من خلال التحويلات المصرفية، وأموال الهاتف المحمول، وبطاقات الدفع بما في ذلك بطاقات الائتمان والخصم والبطاقات المدفوعة مسبقاً (CSIS ـ 2021) .

٢ـ الإقتراض الرقمي : وهو عملية تقديم القروض التي يتم التقدم للحصول عليها وصرفها وادارتها من خلال القنوات الرقمية، حيث يستخدم المقرضون البيانات الرقمية للإبلاغ عن قرارات الإئتمان وبناء مشاركة ذكية للعملاء(Accion,2018) .

٣ ـ التأمين الرقمي : وهو التحول الرقمي في خدمات التأمين أي تحويل كل خدمات التأمين التي تقدمها شركات التأمين لجميع العملاء إلى خدمات رقمية ، بهدف تعزيز الكفاءة والسرعة (وبمعنى أوضح هو استخدام البرامج وواجهات المستخدم الناشئة لمعالجة أوجه القصور في سلسلة قيمة التأمين، ويستهدف تطوير التفاعل بين شركات التأمين وعمالائها (٤٤) .

٤ ـ التمويل الرقمي : يقصد بالتمويل الرقمي، تمكين كل مواطن من الحصول على الخدمات المالية عن طريق التكنولوجيا الحديثة، والتمويل الرقمي أداة مهمة من أدوات برامج الشمول المالي، اذ يوفر فرصا هائلة لزيادة الإحتواء المالي والتوسع في الخدمات الأساسية في ظل إنتشار استخدام الهواتف النقالة ، وتعرف المفوضية الأوروبية التمويل الرقمي على أنه المصطلح المستخدم لوصف تأثير التقنيات الجديدة على صناعة الخدمات المالية. ويشمل المنتجات

(٤٣) د . منال البلقاسى ـ التمويل الرقمى قرارك الإستراتيجى ـ الناشر ـ المكتب العربى للمعارف ـ الإسكندرية ـ ٧٦

(٤٤) د . بن قيدة مروان ـ الكتاب الجماعى ـ التكنولوجيا المالية ـ الإبتكارات والحلول الرقمية ـ جامعة يحيى فارس بالمدية ـ الجزائر ـ كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ـ مخبر التنمية المحلية المستدامة ـ طبعة ٢٠٢١ ـ ١٧٧

والتطبيقات والعمليات التي غيرت الطريقة التقليدية لتقديم الخدمات المصرفية والمالية (European Commission, 2020).

٥ـ التكنولوجيا التنظيمية : وهي إدارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية مع استخدام التكنولوجيا ، وتشمل الوظائف الرئيسية للتكنولوجيا التنظيمية كل من المراقبة التنظيمية وإعداد التقارير والإمتثال ، أي استخدام التقنيات الجديدة لحل الأعباء التنظيمية والإمتثال بشكل أكثر فعالية وكفاءة. والشكل التالي يوضح أهم قطاعات التكنولوجيا المالية بمفهومها الموسع :

أهداف التكنولجيا المالية وأثرها على التنمية الإقتصادية فى الدول النامية :

١ـ تقديم التكنولجيا المالية بتكلفة أقل : حيث تسعى التكنولجيا المالية الى خفض تكلفة تقديمها وذلك بهدف جذب أكبر عدد من العملاء المستخدمين لها (٤٥) .

٢ـ تحقيق التكنولجيا المالية لأعلى قدر من الخصوصية : إذ أن الخدمات والمنتجات المالية التكنولوجيه مصممة لتحقيق أكبر قدر من الخصوصية للعملاء .

٣ـ تقديم التكنولجيا المالية بأقصى درجة من درجات السرعة : فالتكنولوجيا المالية تعتمد على أعلى المعدلات المعروفة من التكنولجيا التقنية اللازمة لإنجاز الإجراءات والعمليات فى أسرع وقت.

٤ـ التوسع فى نشر التكنولجيا المالية والإعتماد عليها داخل الدول النامية : وهو مايؤدى الى زيادة الإستثمارات الأجنبية داخل تلك الدول لكونها تحقق للمستثمرين الأجانب العمل بحرية داخل الدول.

٥ـ تحقيق المنافسة بين مقدمى الخدمات المالية : ولهذا الهدف مردود جيد على مصلحة الأفراد والشركات داخل الدول النامية (٤٦) ، إذ أن أخذ المؤسسات المالية بأسباب التكنولجيا المالية الحديثة حال تقديمهم للخدمات المالية سوف يخلق منافسة جيدة بين تلك المؤسسات ويجعلها تقدم أفضل الخدمات المالية.

٦ـ التكنولوجيا المالية تعزز من الإستقرار المالي والنمو الاقتصادي : فقد أثبتت الدارسات أن هناك علاقة وثيقة بين التكنولوجيا المالية والإستقرار المالي والنمو الاقتصادي ، حيث تهدف االتكنولوجيا الماليه إلى حصول كافة شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية ، اذ من الصعب تحقيق إستقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي، (٤٧).

٧ـ التكنولوجيا المالية تساعد علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة : إذ أن تعميم أحدث أساليب التكنولجيا المالية على الخدمات المالية المقدمة يساهم في تحسين مستو ى المعيشة ، وتمكين المرأة ، وتدويل المشروعات الصغيرة،

(٤٥) د . عويسى أمين ـ أساسيات التكنولوجيا المالية الحديثة ـ مواضيع مختارة ـ الناشر ـ البدر الساطع للطباعة والنشر ـ طبعة ٢٠٢٣ ـ ٢٧

(٤٦) احمد مشعل ـ بحث حول ـ واقع ومستقبل إصدار النقد الألكترونى فى الدول النامية ـ دراسة لحالة الأردن ـ المجلة العلمية للبحوث التجارية ـ ٢٠٠٤ ـ

(٤٧) يراجع تقرير صندوق النقد العربى لعام ٢٠١٥ .

والحد من الفقر وعدم المساواة،وتوفير فرص العمل ، ودمج الإقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي (٤٨).

٨ـ التكنولوجيا المالية تساعد على تحسين الظروف المالية والشمول المالى : حيث تؤكد بعض الدراسات التى قام بها صندوق النقد العربى سنة ٢٠١٥ أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء مما يؤدي إلى جعل القطاع العائلي وقطاع الأعمال الصغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الإستقرار الإجتماعي والسياسي .

٩ـ التكنولوجيا المالية تعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية : ويتحقق ذلك من خلال تنويع منتجاتها والإهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات .

١٠ـ التكنولوجيا المالية تساعد علي الكفاءة فى إداء النظام المالي : أدت التكنولوجيا المالية إلي زيادة مستويات الشمول المالي في العديد من دول العالم حيث أصبحت المعاملات تتم بسرعة وبتكلفة أقل ، كما أصبح النظام المالي قادراً علي متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الارهاب ، كما أن كفاءة المدفوعات المختلفة سيسمح بدخول العديد من المتعاملين في شبكة النظام المالي العالمي.

<u>خصائص التكنولوجيا المالية :</u>

بحسب تحالف الشمول المالي مع التكنولوجيا المالية يمكن أبراز خصائص تلك التكنولوجيا والتي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي (٤٩) وذلك من خلال مايلى :

١ـ تقنية البلوكشين(Blockchain) وتطبيقها المحتمل تؤدى الى زيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها علي تعزيز أمن المعلومات.

٢ـ اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية (Cloud Computing) في القطاع المالي يعزز من قدرات وكفاءة إنتشار الشمول المالى .

٣ـ تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytic) لها أهميتها الكبيرة في عمليات التصنيف الائتماني.

4 ـ التقنيات البيومترية تعزز وتزيد من كفاءة الإجراءات المالية من خلال برنامج اعرف عميلك (KYC).

ـ التكنولوجيا الرقابية (RegTeah) تعزز من مبادئ الإمتثال للمعايير الدولية وبالتالي الحفاظ علي الاستقرار المالي والنزاهة المالية وكفاءة الإشراف المحلي .

(٤٨) مشورات المؤتمر الدولى لإستخدام التكنولوجيا فى المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة ـ يونيو ٢٠٢٢ ـ المركز الديمقراطى العربى ـ ألمانيا ـ برلين .

(٤٩) تقرير إتحاد المصارف العربية ـ ٢٠١٨.

المبحث السادس

الأسواق المالية

تمهيد :

تعتبر أسواق رأس المال واحدة من أكثر الأدوات المالية التى تساعد فى دعم النمو الإقتصادى فى الدول النامية وذلك من خلال توفير الأموال اللازمة لدفع عجلة التنمية وتشجيع الإستثمارات وتحسين أنظمة السوق ولذلك كان تحليل عمليات تطوير أسواق رأس المال أمر ضرورى لمعرفة دورها فى التغيرات التى تحدث فى إقتصاديات الدول النامية (٥٠) .

أ- مفهوم الأسواق المالية :

الأسواق المالية هى الأسواق التى يتم فيها تداول الأوراق المالية على المستويين المحلى والعالمى، حيث يقوم المستثمرون أو المتداولون بشراء وبيع هذة الأوراق المالية لجنى الأرباح المحتملة مع محاولة إبقاء مخاطرها محدودة مثل الأسهم ، لذلك فإن مفهوم الأسواق المالية لايختلف عن مفهوم الأسواق الأخرى كأسواق بيع الملابس أو أجهزة الكومبيوتر على سبيل المثال سواء بعملة وطنية أو أجنبية إلا أن الأسواق المالية تكون السلع المتداولة فيها عبارة عن بيع وشراء وحيازة الأوراق والأدوات المالية بأشكالها المختلفة (٥١) . سواء تم ذلك بطريق الإلتقاء المباشر فى مكان محدد أم تم بطريق غير مباشر كشبكات الإتصال الهاتفية وغيرها فالسوق المالى يتم التعامل فى الأموال فيه عرضاً وطلباً سواء تم ذلك فى أماكن محددة كما هو الحال فى بورصة الأوراق المالية أو تم بواسطة الإتصال المختلفة من خلال مايعرف بالسوق الموازية أى من خلال المؤسسات المالية المتخصصة فى التعامل فى الأوراق المالية بيعاً وشراءًأ كبيوت السمسرة وشركات الإستثمار والبنوك التجارية ، ويتم فى السوق المالية إصدار وتداول الأصول المالية بنوعيها أى الأصول التى تعبر عن الملكية كالأسهم والأصول التى تعبر عن المديونية كالسندات بالإضافة الى أنواع من القروض التى تصدر فى شكل أدوات مالية قابلة للتداول كشهادات الإيداع والأوراق التجارية وغيرها ، ومن خلال ماسبق يمكن تعريف الأسواق المالية بأنها : (المجال الذى يتم من خلاله إصدار أدوات معينة للحصول على الأموال اللازمة للمشروعات الإنتاجية وغيرها وتداول هذة الأدوات) (٥٢). وتطلق السوق المالية على عملية تتكون من مرحلتين : المرحلة الأولى وهى المرحلة التى يتم فيها إصدار الأوراق المالية وهى ماتعرف (بالسوق الأولية) والرمحلة الثانية وهى المرحلة التى يتم فيها تداول هذة الأوراق وهى ماتعرف (بالسوق الثانوية) وتتضمن الأسواق المالية القنوات التى ينساب فيها المال من قطاعات ومؤسسات وأفراد فى المجتمع الى قطاعات ومؤسسات وأفراد آخرين من خلال بعض المؤسسات التى تعمل كوسيط بين المجموعتين والتى يطلق عليها الوسطاء الماليون

---

(٥٠) د. احمد جامع ـ النظرية الإقتصادية ـ التحليل الإقتصادى الجزئى ـ جزء أول ـ دار النهضة العربية ـ طبعة ٥ ـ ١٩٨٦ .

(٥١) Diamond . Petet A . 1967 . the role of a stok market in a general equilibrium model with technological uncertainty _ American Economic Review _ 778 _ 759 .

(٥٢) د. أحمد ابو الفتوح الناقة ـ نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ـ الناشر مؤسسة شباب الجامعة ـ الأسكندرية ـ طبعة ١٩٩٨ـ ص ١٧ .

وبناء على ذلك تعتبر مؤسسات الوساطة المالية كالبنوك التجارية وشركات التأمين والمؤسسات الإدخارية جزءًا من السوق المالية (٥٣).

ب ـ وظائف الأسواق المالية :

تتمثل الوظيفة الأساسية للسوق المالية فى جذب وتجميع مدخرات الأفراد (٥٤) والفوائض المالية لدى منشآت الأعمال وغيرها ويعبر عنها بالوحدات ذات الفائض المالى وإتاحتها وفقاً لعقود معينة الى الجهات التى تحتاج إليها ويعبر عنها بالوحدات ذات العجز أو الإحتياج المالى وتؤدى السوق المالية وظيفتها هذة من خلال أدوات معينة كالأسهم والسندات وغيرها ، حيث تصدر الجهات المحتاجة الى المال مثل تلك الأدوات وتبعها للجهات ذات الفائض المالى فتحصل منها مقابل هذة الأدوات على إحتياجاتها المالية ، وبعبارة أخرى يؤدى سوق المال من خلال منشأته وظيفة إقتصادية هامة تتمثل فى تحويل موارد مالية من الوحدات ذات الفائض الى الوحدات ذات العجز ، وتؤدى السوق المالية هذة الوظيفة بطريقتين من طرق التمويل وهما التمويل المباشر كالأسهم والسندات وأذونات الخزانة، والتمويل غير المباشر عن طريق البنوك التجارية وشركات التأمين وصناديق المعاشات والتى تقوم بتجميع الأموال من الوحدات ذات الفائض كالودائع الجارية والودائع لآجل ، وودائع التوفير ، وشهادات الإستثمار ، ثم تقوم باستخدام هذة الأموال فى تقديم القروض لمن يحتاجها أو شراء الأوراق المالية الجديدة التى تصدرها الوحدات ذات الإحتياج المالى ، ويعد ذلك تمويلاً غير مباشر لكون الأموال التى إنتقلت من الوحدات ذات الفائض الى الوحدات ذات الإحتياج قد تم بواسطة تلك المؤسسات .

ج ـ أهم أنواع الأسواق المالية :

١ ـ سوق رأس المال : وهو تلك الأسواق ويتكون من جزأين رئيسين ، الجزء الأول وفيه يتم عرض الأموال والطلب عليها وذلك عن طريق إصدار أدوات مالية تمثل هذة الأموال ويطلق عليها بالسوق الأولية ، والجزء الثانى وفية يتم تداول هذة الأدوات بالبيع والشراء ويطلق على هذا الجزء بالسوق الثانوية ، وتتنوع تلك الأدوات بالنظر الى آجال إستحقاقها الى أدوات مالية ذات أجل متوسط وطويل كالأسهم والسندات وأدوات مالية ذات أجل قصير كأذون الخزانة ، ويطلق على السوق التى يتم فيها إصدار وتداول الأدوات المالية ذات الأجل المتوسط والطويل بسوق رأس المال وقد سميت بسوق رأس المال لكونها السوق التى يلجأ إليها أصحاب المشروعات لتكوين رأس المال فى مشروعاتهم المختلفة ومثالها السندات والأسهم ، بينما تنقسم السوق الثانوية الى قسمين الأول وهو البورصة ويطلق عليها السوق المنتظمة أو سوق المزاد أو السوق الرسمية ، حيث تتبادل فيها الأوراق المالية التى سبق إصدارها والأوراق الجديدة ، والقسم الثانى وهو سوق التداول خارج البورصة ويطلق عليها السوق غير المنتظمة أو غير الرسمية أو السوق الموازية .

(٥٣) د. نادية أبو فخرة مكاوى ـ إتجاة معاصر فى إدارة المنشآت والأسواق المالية ـ مكتبة النهضة العربية ـ طبعة أولى ـ ١٩٩٠ ـ ص ١٥ .

(٥٤) د. مبارك بن سليمان آل فواز ـ الأسواق المالية من منظور إسلامى ـ بحث منشور بمركز أبحاث الإقتصاد الإسلامى ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ المملكة العربية السعودية ـ مركز النشر العالمى ـ جدة ـ طبعة ٢٠١٠ ـ ص ٤ .

٢ـ سوق النقد : وهى السوق التى من خلالها يمكن الحصول على القروض قصيرة الأجل أى التى لايزيد أجل إستحقاقها عن سنة سواء أكان ذلك من خلال عقد القرض المباشر أو من خلال إصدار الأوراق المالية التى تتميز بسيولتها المالية أى التى يمكن تحويلها الى نقود خلال مدة قصيرة كشهادات الإيداع القابلة للتداول وقد سميت هذة السوق بسوق النقد لأنه يمكن تحويل الأصول المالية المتداولة فيها الى نقود بسهولة ويسر لكونها تقوم بوظيفة أو أكثر من وظائف النقود .

٣ـ كذلك هناك أنواع كثيرة أخرى من الأسواق المالية ومنها سوق العملات أو مايعرف بإسم الفوركس والتى تسهل التجارة بالنقد الأجنبى ، وأسواق السلع الهامة كالذهب والفضه والنفط وغيرها،وأسواق الديون المالية كالديون قصيرة الأجل بين البنوك ، وأسواق العملات المشفرة كالبيتكوين والإيثريوم وغيرها مما أصبحت واقعاً عالمياً ملموساً بفضل التكنولوجيا المالية المتقدمة ، وأسواق الرهن العقارى والتى تقدم القروض طويلة الأجل ، وأسواق التأمين والتى تحمى من المخاطر مقابل أقساط معينة.

ثانياً : الأدوات المالية :

أ ـ مفهوم الأدوات المالية :

هى أصول يمكن تداولها واستبدالها بالنقد أو بأى أداة من الأدوات المالية الأخرى ، ومن أهم أنواعها الأكثر تداولاً فى أسواق المال الأسهم ، والعملات الأجنبية ، وصناديق الإستثمار المتداولة فى البورصة ، وصناديق الإستثمار العقارى ، والسندات ، والسلع القيمة كالذهب والمعادن النفيسة ، والعقود الآجلة فى صناعة السلع ، والودائع ، والقروض المصرفية ويتم تداول هذة الأدوات المالية إما فى قاعات معدة لذلك وإما فى مكاتب لسمسرة الأوراق المالية والوسطاء الماليين ، ويطلق على القاعة المخصصة للتداول بالبورصة أو السوق المنظمة ، بينما يطلق على عملية التداول التى تتم من خلال مكاتب السمسرة والوسطاء بسوق التداول خارج البورصة أو السوق غير المنتظمة (٥٥) .

ب ـ وظائف الأدوات المالية :

يحاول الكثير من المستثمرين فى الدول النامية وغيرها من الدول ، الإستثمار فى عوائد عالية دون المخاطرة بخسارة فى رأس مالهم لذلك يجدون ضالتهم فى الأدوات المالية المتاحة عن طريق أسواق رأس المال محاولين عن طريق ذلك تحقيق عدة أهداف تتمثل فى تحقيق أرباح قصيرة الأجل فى أقل وقت ، وتضخيم رؤوس أموالهم ومدخراتهم ، وتوسيع أعمالهم التجارية ، والتغلب على التضخم وتنويع ممتلكاتهم وأصولهم المالية.

ج ـ أهم الأدوات المالية المتداولة فى الأسواق المالية :

يتداول فى سوق رأس المال نوعان من الأدوات أو الأوراق المالية إحداها يعبر عن الملكية وهى الأسهم النقدية أو العينية ، والآخر يعبر عن المديونية كالسندات والتى تصدرها الحكومات والشركات عندما تريد إقتراض قدراً كبيراً

(٥٥) عبد الحفيظ محمد كريم ـ بحث حول ـ ألأدوات المالية ـ مفهومها وكيفية الإعتراف بها ـ مجلة آفاق إقتصادية ـ كلية الإقتصاد والتجارة ـ جامعة المرقب ـ مجلد ١ ـ عدد٢ ـ طبعة ٢٠١٥ .

من المال يتعذر الحصول عليها من الأفراد أو المؤسسات ، وتمثل الصكوك قصيرة الأجل أهم أنواع الأدوات المالية وهى عبارة عن صكوك قابلة للتداول ويستحق حاملها إسترداد المبلغ المدون علية والذى سبق أن أقرضة للطرف الآخر فى تاريخ محدد لايزيد فى الغالب عن سنة من تاريخ الإصدار ومنها :

١ـ أذونات الخزانة : والتى هى أدوات دين قصيرة الأجل تصدرها الحكومة لغرض افقتراض وتتروح فترة إستحقاقها مابين ٣ شهور الى سنة وهى لاتحمل سعر فائدة محدد وإنما تباع بخصم أى بسعر أقل من قيمتها الأسمية ويتم بيعها عن طريق مزاد يعقدة البنك المركزى فى الدولة عن طريق العرض على المستثمرين وهم فى العادة البنوك التجارية وشركات التأمين.

٢ـ شهادات الإيداع القابلة للتداول : وهى عبارة عن أوراق مالية تثبت أن لحاملها وديعة لدى البنك أو المؤسسة المالية التى أصدرتها بالقيمة الإسمية المدونة عليها وهى من أدوات الدين القصيرة الأجل والتى تصدرها البنوك التجارية لتشجيع المستثمرين على الإيداع لديها وتصدر بقيم مختلفة أى بقيم إسمية محددة وتحمل سعر فائدة ثابتاً أو متغير وبآجال متفاوته لاتزيد فى الغالب عن سنة.

٣ـ القبول المصرفى : وهو أداة من أدوات السوق النقدية قصيرة الأجل وتتروح فترة إستحقاقها بين شهر وتسعة أشهر ويتحدد العائد عليها عن طريق الخصم من قيمتها الإسمية وتستخدم كأداة للإقتراض لتمكين المستوردين من شراء البضائع من الخارج بآجال .

خاتمة

إزداد الإهتمام الدولي بتحقيق الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تسهيل وصول الخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من إستخدامها بالشكل الصحي ، إضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال القائمين على هذه الخدمات ، ونظراً لأهمية الموضوع فقد بادرت حوالي ٦٠ دولة بإتخاذ خطوات لإنشاء إستراتيجية وطنية للشمول المالي أو إصدار تشريعات تنظم عملية الإنشاء ، وتزامن ذلك مع إنضمام أكثر من ١٢٢ مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي وإلتزام أكثر من ٤٧ دولة من دول العالم النامي بإعلان مايا Declaration Maya لتعزيز الشمول المالي في بلدانها في ظل عدم حصول نحو نصف البالغين على مستوى العالم على خدمات مالية رسمية، وقرابة ٧٥% من الفقراء لايتعاملون مع البنوك، لذلك فقد إستهدف البنك الدولي ضم جميع البالغين في العالم الذين يزيد عمرهم عن ١٥ عاما إلى النظام المالي .

وقد أظهر هذا البحث أهمية الخدمات المالية ووجود علاقة مباشرة بين نشر الخدمات المالية ووصولها الى مختلف فئات المجتمع وبين تحقيق التنمية الإقتصادية .

<u>أهم النتائج والتوصيات</u>

١ ـ أن الشمول المالى يتأثر بمستوى الثقافة والمعرفة ، ومستوى محو الأمية المالية ، حيث يرتفع مستوى الشمول المالي في الدول ذات المؤشرات الثقافية والمعرفية العالية نتيجة القدرة على إستيعاب وإستخدام المنتجات والخدمات المالية المتاحة.

٢ـ أن التعاملات البنكية للفقراء ومحدودى الدخل تتسم بالمحدودية من أجل عزوف البنوك والمؤسسات المصرفية عن التعامل معهم لذا يجب ترسيخ المبادئ التى يتم على أساسها تحقيق الشمول المالى لتلك الفئات المهمشة لدورهم الهام فى دفع عجلة التنمية فى الدول النامية بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة .

٣ـ أن التنفيذ غير الصحيح لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للمعايير الدولية للنزاهة المالية يؤدى إلى إستبعاد ملايين من أصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية فى الأسواق الناشئة ، نتيجة إمتناع البنوك عن التعامل معهم حال عدم اكتمال بياناتهم ومن ثم لجوئهم إلى الخدمات المالية غير الرسمية ، مما يؤثر على التقدم الاجتماعى والاقتصادي فضلاً عن صعوبة تتبع حركة أموالهم .

٤ـ أن أهم معوقات تحقيق نشر الخدمات المالية رغم أهميتها للتنمية هو تدنى مستويات الدخول الفردية ، والتفاوت في توزيع الدخل، وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة وإرتفاع معدلات التضخم ، وزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي ، وضعف الوعى والثقافة المصرفية ، وضعف مؤشر الكثافة المصرفية ، وتحديات البنية الأساسية ، وبطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية. وأن الشمول المالى يساعد على توفير فرص عمل للأفراد، ومن ثم زيادة دخولهم التي توجه إلى زيادة الإستهلاك أو زيادة الإدخار، وبالتالي تحسين مستوى الصحة والتعليم، وبالتبعية زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادى والخروج من دائرة الفقر.

أهم المراجع

١ـ د . على جمال الدين عوض ـ عمليات البنوك من الوجهه القانونية .
٢ـ د . سعيد احمد بركات ـ النشاط المصرفى من الوجهه القانونية فى تشريعات الدول العربية ـ بحث من منشورات إتحاد المصارف العربية ـ دار نافع للنشر ـ طبعة ٢٠١٢.
٣ـ احمد محمود النقيرة ، واحمد محمد عبد الحى ـ دور الشمول المالى فى تعزيز مستوى ثقة العملاء فى الخدمات المصرفية ـ دراسة تطبيقية بمنطقة وسط الدلتا ـ بحث منشور فى المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ـ كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ـ المجلد ٤٩ ـ العدد الثانى ـ ٢٠١٩
٣ـ سعيد محمد سعيد البردويل ـ الخدمات المصرفية المطبقة فى البنوك الإسلامية وعلاقتها برضا العملاء ـ دراسة لحالة البنوك الإسلامية فى محافظات غزة ـ بحث مقدم لجامعة الأزهر ـ غزة ـ عمادة الدراسات العليا ـ كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ـ قسم إدارة الأعمال ـ ٢٠١٥ .
٤ـ محمد على حافظ ـ الخدمات المصرفية الحديثة ـ من إصدرات إتحاد المصارف العربية ـ طبعة ١٩٧٤ .
٥ـ الموقع الرسمى للبنك المركزى المصرى ـ ٢٠٢٣
٦ ـ د . محمود محمد خير الدين ـ الشمول المالى ودوره فى تحقيق التنمية الإقتصادية ـ نماذج دوليه ـ دار التعليم الجامعى ـ الإسكندرية ـ طبعة ٢٠١٩ .
٧ ـ د . عبد الغفار حنفى ـ المنشآت المالية ودورها فى التنمية الإقتصادية ـ الناشر الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ـ طبعة ٢٠١٤ .
٨ ـ رامز صلاح عبد الإله الشيشي ـ بحث مقدم الى كلية السياسة والإقتصاد ـ جامعة السويس ـ حول ـ إستراتيجية التحول الرقمى فى الدولة المصرية وسبل تعزيز تطبيقات الذكاء الصناعى .
٩ـ محمدين سيد احمد ـ حلم مصر ٢٠٣٠ ـ بحث حول ـ حكومة بلا أوراق ـ التحول الرقمى ـ نقلة نوعية تحرر مصر من البيروقراطية والفساد الإدارى ـ جمعية إدارة الأعمال العربية ـ العدد ١٧٠ .
١٠ ـ موقع البنك المركزى المصرى فى ٢١ / ١٠ / ٢٠٢٤
١١ ـ د. صادق الشمرى ، ود. إحسان صادق راشد ـ الشمول المالى والميزة التنافسية ـ تجارب دولية ـ الناشر دار اليازورى العلمية ـ ٢٠٢٠ .
١٢ ـ عبد الفتاح الجبالى ـ مقال حول ـ الشمول المالى والتعاملات النقودية فى المجتمع المصرى ـ الواقع وآليات التعزيز ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ـ ٢٤ ـ ٤ ـ ٢٠٢٥
١٣ـ طارق الخولى ـ مقال حول ـ التحديات التى تواجه الشمول المالى فى مصر ـ جريدة الوطن ـ ٢٢ ـ ٦ ـ ٢٠١٩
١٤ ـ د . طاهر مرسى عطية ، د . نادية حسين ماهر ـ بحث حول ـ أساسيات بناء الشمول المالى ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة ـ درراسة ميدانية ـ مجلة البحوث المالية والتجارية ـ جامعة بور سعيد ـ ٢٢ ـ العدد ٤ ـ اكتوبر ٢٠٢١ .
١٥ ـ رنا فاروق العاجز ـ دور المصارف فى الرقابة على عمليات غسل الأموال ـ رسالة ماجستير ـ كلية التجارة ـ الجامعة الإسلامية بغزة ـ فلسطين ـ طبعة ٢٠٠٨ .
١٦ ـ د . نعيم صباح جراح ـ بحث حول ـ دور القطاع المصرفى فى تحقيق التنمية المستدامة ـ دراسة لعينه من المصارف العراقية ـ مجلة العلوم الإقتصادية ـ كلية الإدارة والإقتصاد ـ العراق ـ طبعة ٢٠٢١.
١٧ ـ د . نعيم سلامة القاضى ـ البنوك وعمليات غسل الأموال ـ بحث منشور فى مجلة كلية بغداد الإقتصادية ـ جامعة البلقاء التطبيقية ـ العدد ٣٣ ـ طبعة ٢٠١٢.

١٨ ـ د . عبد القادر دبوش ـ دور الخدمات الألكترونية فى الشمول المالى الرقمى ـ بحث مقدم لموتمر الملتقى الوطنى حول التغطية المالية فى الجزائر ـ سطيف ـ الجزائر ـ ١٣ / ١٠ / ٢٠٢٢
١٩ـ منشورات صندوق التنمية الزراعية ـ المملكة العربية السعودية ـ طبعة ٢٠٢٣ .
٢٠ ـ د . سيد هارون جمعه عبد الحفيظ ـ المعهد التكنولوجى العالى ـ فرع مطروح ـ مساهمة رقمنة الخدمات المالية على الشمول المالى بالتطبيق على البنك الأهلى المصرى ـ بحث منشور فى المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئيه ـ كلية التجارة بالإسماعيلية ـ جامعة قناة السويس ـ المجلد السابع ـ العدد الثانى ـ طبعة ٢٠١٦ .
٢١ ـ د . وليد سمير الجبلى ، ود. عبد العظيم محمود ـ أثر الشمول المالى كمتغير وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الخدمات المصرفية ـ دارسة ميدانية ـ بحث منشور فى مجلة البحوث التجارية ـ كلية التجارة ـ جامعة الزقازيق ـ المجلد ٤٣ ـ العدد ٣ ـ يوليو سنة ٢٠٢١.
٢٢ ـ د . محمد مجدى حامد على ـ دور الحكومة الألكترونية فى جودة الخدمات العامة فى المحليات ـ بحث منشور فى مجلة البحوث التجارية ـ جامعة التجارة ـ جامعة الزقازيق ـ طبعة ٢٠١٧
٢٣ـ نشرة الإنتربول الدولى ـ لعام ٢٠٢٤ .
٢٤ ـ جينفر إليوت ونايجل جنكينسون ـ المخاطر السيبرانية ، التهديد الجديد لإستقرار المالى ـ ٧ / ١٢ / ٢٠٢٠ـ صندوق النقد الدولى ـ من إصدارات مركز identify – theft – recource center
٢٥ ـ د . آمانى فوزى ـ بحث حول ـ الآثار الإقتصادية للقرصنة الألكترونية كإحدى الجرائم المعلوماتية فى ظل الإقتصاد الرقمى وتداعياتها على التنمية فى مصر ولبنان ـ دراسة مقارنة ـ منشور فى ـ المجلة الجنائيه القومية ـ المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ـ القاهرة ـ المجلد ٦٠ ـ العدد ١ ـ مارس ٢٠١٧ .
٢٦ ـ د . منى شاكر فراج العسيلى ـ تأثير الجريمة الألكترونية على النواحى الإقتصادية ـ مقال بجريدة الرياض ـ ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٩.
٢٧ ـ د . سلمى محسن حسن صالح ـ جهود منظمات مكافحة الجريمة المعلوماتية فى تحقيق الأمن السيبرانى ـ بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الإجتماعية ـ العدد ٦٣ ـ جزء ثالث ـ يوليو ٢٠٢٣.
٢٨ ـ د. على خليل اسماعيل الحديثى ـ العملات المشفرة ـ تنازع القوانين فى تداول البتكوين ـ مكتبة نور ـ طبعة ٢٠٢٣ ـ ص ١٠٠
٢٩ ـ د . فادى توكل ـ التنظيم القانونى للعملات المشفرة (البتكوين) ـ الجامعة البريطانية فى مصر ـ الناشر دار النهضة المصرية ـ طبعة ٢٠١٩.
٣٠ ـ ياسر بن عبد الرحمن آل عبد السلام ـ العملات الإفتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية ـ دراسة فقهية مقارنة ـ بنك الجزيرة ـ سلسلة مطبوعات المجموعة الشرعية .
٣١ ـ د . احمد هشام النجار ـ العملات الإفتراضية المشفرة ـ دراسة إقتصادية شرعية محاسبية ـ الناشر دار النفائس للنشر والتوزيع ـ يونيو ٢٠١٩.
٣٢ ـ د . أحمد زين الدين ـ مستقبل العملات المشفرة (فرص وعقبات) ـ الجامعة اللبنانية ـ كلية العلوم السياسية والإدارية ـ طبعة ٢٠٢٣ ، ص ٢٠ .
٣٣ ـ قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى الصادر بالقانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠
٣٤ ـ د . أحمد فتحى سرور ـ الحماية الدستورية للحقوق والحريات ـ دار الشروق ـ الطبعة الثانية ـ ٢٠٠٠ م.
٣٥ ـ الدستور المصرى الصادر سنة ٢٠١٣ والمعدل .

٣٦ ـ د. محمد محمد عبد اللطيف ـ أبعاد التنظيم التشريعى للعملات الألكترونية والإفتراضية فى مصر وفرنسا ـ بحث فى مجلة القانون والتكنولجيا ـ المجلد الأول ـ العدد الأول ـ اكتوبر ٢٠٢١ ٣٧ـ د . نهى خالد عيسى ، ود. إسراء خضير مظلوم ـ النظام القانونى للنقود الألكترونية ـ بحث منشور فى مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ـ المجلد الثانى والعشرون ـ العدد الثانى ـ ٢٠١٤ م.
٣٨ ـ زهير بشنق ـ العمليات المصرفية الألكترونية ـ الناشر دار المصارف العربية ـ طبعة ٢٠٠٦
٣٩ ـ د . منال البلقاسى ـ التمويل الرقمى قرارك الإستراتيجى ـ الناشر ـ المكتب العربى للمعارف ـ الإسكندرية .
٤٠ ـ د . بن قيدة مروان ـ الكتاب الجماعى ـ التكنولوجيا المالية ـ الإبتكارات والحلول الرقمية ـ جامعة يحيى فارس بالمدية ـ الجزائر ـ كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ـ مخبر التنمية المحلية المستدامة ـ طبعة ٢٠٢١ .
٤١ ـ د . عويسى أمين ـ أساسيات التكنولوجيا المالية الحديثة ـ مواضيع مختارة ـ الناشر ـ البدر الساطع للطباعة والنشر ـ طبعة ٢٠٢٣
٤٢ ـ احمد مشعل ـ بحث حول ـ واقع ومستقبل إصدار النقد الألكترونى فى الدول النامية ـ دراسة لحالة الأردن ـ المجلة العلمية للبحوث التجارية ـ ٢٠٠٤ ـ
٤٣ ـ تقرير صندوق النقد العربى لعام ٢٠١٥ .
٤٤ ـ مشورات المؤتمر الدولى لإستخدام التكنولوجيا فى المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة ـ يونيو ٢٠٢٢ ـ المركز الديمقراطى العربى ـ ألمانيا ـ برلين .
٤٥ ـ تقرير إتحاد المصارف العربية ـ ٢٠١٨.
٤٦ ـ د. احمد جامع ـ النظرية الإقتصادية ـ التحليل الإقتصادى الجزئى ـ جزء أول ـ دار النهضة العربية ـ طبعة ٥ ـ ١٩٨٦ .
٤٧ - Diamond . Petet A . 1967 . the role of a stok market in a general equilibrium model with technological uncertainty _ American Economic Review _ 778 _ 759 .
٤٨ ـ د. أحمد ابو الفتوح الناقة ـ نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ـ الناشر مؤسسة شباب الجامعة ـ الأسكندرية ـ طبعة ١٩٩٨ .
٤٩ ـ د. نادية أبو فخرة مكاوى ـ إتجاة معاصر فى إدارة المنشآت والأسواق المالية ـ مكتبة النهضة العربية ـ طبعة أولى ـ ١٩٩٠ .
٥١ ـ د. مبارك بن سليمان آل فواز ـ الأسواق المالية من منظور إسلامى ـ بحث منشور بمركز أبحاث الإقتصاد الإسلامى ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ المملكة العربية السعودية ـ مركز النشر العالمى ـ جدة ـ طبعة ٢٠١٠.
٥٢ ـ عبد الحفيظ محمد كريم ـ بحث حول ـ ألأدوات المالية ـ مفهومها وكيفية الإعتراف بها ـ مجلة آفاق إقتصادية ـ كلية الإقتصاد والتجارة ـ جامعة المرقب ـ مجلد ١ ـ عدد٢ ـ طبعة ٢٠١٥.